الجمـــهورية الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
كليـــــة الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
Faculté des lettres et langues
Département de la langue et littérature arabe

الرقم: .....

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة**

**الماستـر**

**تخصص: (لسانيات تطبيقية)**

# استثمار الآراء النّحوية الكوفية في التّيسير النّحوي لدى مجمع اللّغة العربية بالقاهرة ''مسائل مختارة''

**مقدمة من قبل:**

**الطالبة: بن عمارة سارة**

**تاريخ المناقشة:** 25/ 06/ 2025

**أمام اللجنة المشكلة من:**

| الاسم واللقب | الرتبـة | مؤسسة الانتماء | الصفة |
|---|---|---|---|
| صويلح قاشي | أ. محاضر أ | جامعة 8 ماي 1945 قالمة | رئيسا |
| نبيلة قريني | أ. محاضر أ | جامعة 8 ماي 1945 قالمة | مشرفا ومقررا |
| الطاهر عفيف | أ. محاضر أ | جامعة 8 ماي 1945 قالمة | ممتحنا |

**السنة الجامعية: 2025/2024**

## شكر وعرفان

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله المنان،

الحمد لله عل ما أنعم علي من فضله الخير الكثير والعلم الوفير وأعانني على إنجاز هذا العمل.

وبعد حمدي لله أن وفقني وألهمني الصبر على المشاق التي واجهتني لإنجاز هذا العمل،

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة "**نبيلة قريني**" على الإشراف وعلى ما قدمته من مساعدات وحسن التوجيه وصبرها لإتمام هذا البحث فلها كل التقدير والامتنان.

**الإهـــداء:**

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفًا بالتسهيلات، فالحمد لله الذي يسّر البدايات وبلّغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله وكرمه.

بكل حب أهدي هذا النجاح

إلى من أسهم في تحقيق هدفي وبذل جهد السنين من أجل أن اعتلى سلا لم النجاح

**"أبي الغالي"**

إلى أنيسة العمر وحبيبة الروح وأعظم نعم الله عليا إلى التي ضمت اسمي بدعواتها في ليلها ونهارها

**"أمي الغالية"**

إلى كل من ساندني بكل حب عند ضعفي وأزاح عن طريق المتاعب

إلى إخوتي **أسامة وسيف الإسلام ورزان.**

إلى كل من كان لي عونًا وسندا في هذا الطريق

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا ويحزنهم فشلنا

إلى من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة إليكم عائلتي

إلى أًصدقاء المواقف ورفقاء السنين.

وأحب أن أختم هذا الإهداء إلى من وقف بجانبي كل ما أوشكت أن أتعثر إلى من شجعني على المثابرة وإكمال المسيرة إلى محطتي الآمنة " **عبد السلام س**"

## الرموز المستعملة في البحث:

| الرَّمْز | دَلالتُه |
|---|---|
| ص | الصفحة |
| ص. ن | الصفحة نفسها |
| مر. ن | المرجع نفسه |
| تح | تحقيق |
| د. تح | دون تحقيق |
| ط | طبعة |
| د. ط | دون طبعة |
| د. س | دون سنة |
| تر | ترجمة |
| مر | مراجعة |
| تق | تقديم |
| د. د. ن | دون دار النشر |
| تع | تعليق |
| م | المجلد |
| ع | العدد |
| ج | الجزء |

# المقدمة

**مقدمة:**

يعدّ مجمع اللّغة العربية بالقاهرة من أبرز الهيئات العلمية في الوطن العربي، التي سعت إلى ترقية اللّغة العربية، وتجديد محتواها، وتوسيع آفاقها لجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدّمها.

ولعلّ أهم ما برز فيه المجمع في خدمة العربية هو السّعي إلى تيسير نحوها، الذي هو سبيل رئيس لاستعمالها استعمالا صحيحًا لدى الناشئة والمختصين على حدّ سواء.

ويقوم تيسير النّحو على مبادئ عديدة، منها: الاختيار من المذاهب النّحوية المتعددّة الأيسر من الآراء، والاستعاضة بها عمّا هو صعب ومتكلّف.

وقد كان للنحو الكوفي حظ وفير من اعتماد المجمع على آرائه النّحوية – سواء أكانت آراءً مذهبية أم فردية — في جانب التّيسير، وذلك لما رأى فيها من يُسر واتّساع في الأحكام، كانت نتيجة طبيعية لاتّساعه في أصول بناء القواعد والأحكام.

ومن هاته المعطيات جاء بحثنا ليدرس المسائل النّحوية الكوفية التي اعتمدها المجمع في التّيسير النّحوي، ووُسم بـ:"**استثمار الآراء النّحوية الكوفية في التّيسير النّحوي لدى مجمع اللّغة العربية بالقاهرة" – مسائل مختارة–**

وانطلق البحث من تساؤل رئيس:

- ما مدى اعتماد مجمع اللّغة العربية بالقاهرة على الآراء النّحوية الكوفية في تيسير النّحو حديثا؟

وتفرعت عنه تساؤلات فرعية منها:

- ما صعوبات النّحو الدّاعية إلى التّيسير؟
- ما مفهوم التّيسير؟
- وما هي جهود القدماء والمحدثين إجمالاً فيه؟
- وماهي المسائل المذهبية والإفرادية في النّحو الكوفي التي أخذ بها المجمع؟

واختياري للموضوع جاء لأسباب أهمها:

أ- الرّغبة في الإطلاع على النّحو الكوفي وخصائصه المنهجية، وأشهر أعلامه وآرائهم، لأنّه غير معتمد في المناهج التّعليمية في الجزائر.

ب- الرّغبة في التّعرف على جهود التّيسير قديما وحديثا، لا سيما جهود مجمع اللّغة العربية، والاستفادة من الآراء التّيسيرية التي أقرّها.

وليس البحث في تيسير النّحو لدى مجمع اللّغة العربية جديدا؛ حيث سبقت إليه دراسات منها:

1- دراسة الأستاذ ياسين أبو الهيجاء، والتي خصّ بها مجمع اللّغة العربية، بالقاهرة بعنوان: "مظاهر التّجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة"

2- "القرارات النّحوية والتّصريفية لمجمع اللّغة العربية بالقاهرة، جمعا ودراسة وتقويما إلى نهاية الدورة الحادية والستين"، لمؤلفه: خالد بن سعود بن فارس العصيمي.

3- "تيسير النّحو العربي في منظور المجامع اللّغوية العربية (المجمع اللغوي السوري نموذجا)"، إعداد الباحث جيلالي بوترفاس، وهي مذكرة ماجستير، بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

غير أنّ جانب الجدّة في موضوعنا هو: بحث الآراء النّحوية الكوفية في التّيسير النّحوي لدى المجمع.

ويهدف البحث إلى:

أ- الوقوف على أهم الآراء النّحوية الكوفية، وكيفية استثمار المجمع لها في التّيسير.

ب- رصد وتتبع حضور واعتماد مجمع اللّغة العربية على الآراء النّحوية الكوفية، ممّا يعزز التكامل بين التراث النّحوي القديم والجهود المعاصرة لتقديم نموذج تيسيري يساعد المتعلّمين.

ج- فتح آفاق جديدة أمام الباحثين من أجل البحث في النحو الكوفي واستثماره في التيسير النّحوي انطلاقا من توصيات المجمع.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع اتّباع "المنهج الوصفي" المناسب لطبيعة الموضوع وأهدافه.

ومن أجل الإجابة عن التّساؤلات المطروحة، وتحقيق الأهداف المرجوة، جاء البحث وفق الهيكل التّنظيمي الآتي:

مقدّمة ومدخل وفصلان: نظريّ وتطبيقيّ، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

وأمّا المقدّمة ففيها طرح الإشكالية، وأسباب اختيار الموضوع، والأهداف المرجوة من البحث، والمنهج المتّبع، وخطة البحث، وأهم المراجع المعتمدة، وكذلك أهم الصّعوبات التي اعترضتنا.

وأمّا المدخل فجاء موسومًا بـ" النحو العربي: بين الصعوبة والتيسير"، وعرضنا فيه لـ: مفهوم النحو، وملامح صعوبة النحو، ومفهوم التيسير، وجهود التّيسير بين القدماء والمحدثين: الجهود الفردية والجهود الجماعة.

وأمّا الفصل النّظري والمعنون بـ:"النحو الكوفي، وملامح التيسير فيه"، فجاء في أربعة مباحث، وهي:

أولا: نشأة المذهب الكوفي، ومراحل تطوّره.

ثانيا: مصادر النّحو الكوفي، وخصائصه المنهجية.

ثالثا: الآراء النّحوية الكوفية بين الإجماع والتفرّد.

رابعا: ملامح التّيسير في النّحو الكوفي.

وأمّا الفصل الثّاني فتطبيقي، وعنواناه بـ: "حضور الآراء النّحوية الكوفية في تيسير النّحو لدى مجمع اللّغة العربية بالقاهرة"، وجاء في ثلاثة مباحث.

أولا: مجمع اللغة العربية بالقاهرة نشأة ومسيرة.

ثانيا: اختيارات المجمع للآراء المتفق عليها بين جمهور الكوفيين.

ثالثا: اختيارات المجمع للآراء الانفرادية لنحاة الكوفة.

وأمّا الخاتمة فقد جعلتها حوصلة لأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال رحلتي البحثية.

ومن أجل إنجاز هذا البحث والإجابة عن إشكاليته بطريقة منهجية والإلمام بجوانب الموضوع اعتمدت على عدد من المصادر والمراجع منها:

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، لمهدي المخزومي.
- المدارس النّحوية، لخديجة الحديثي.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري.
- مظاهر التّجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لياسين أبو الهيجاء.
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، لمحمد شوقي أمين وإبراهيم التّرزي.

وقد واجهتني في إنجاز البحث بعض الصعوبات لا سيما ما تعلّق منها بجمع المادة العلمية لهذا الموضوع، وصعوبة حصر الأفكار وترتيبها لأنّ هناك تنوع في المصادر والمراجع.

وبالرّغم من هذه الصّعوبات فقد تمكنت من تجاوزها بفضل من اللّه أولا، ثم بفضل جهود الأستاذة المشرفة التي كانت عونا في إنجاز البحث وإتمامه في وقته المحدّد.

وختامًا وبعد شكري للّه عزّ وجلّ أتوجه بخالص الشّكر والتّقدير للأستاذة المشرفة "**نبيلة قريني**" التي كانت سندًا لي بنصائحها الصّائبة، وجهودها القيّمة، فلها مني جزيل الشّكر وخالص العرفان.

# مدخل: النحو العربي بين الصعوبة والتيسير

## أولاً: مفهوم النحو

### 1. لغة:

النحو لغة: مصدر الفعل: نَحَا، يَنْحُو، نحواً. وتحيل مادة "نحَا" في المعاجم العربية على معنى القصد والاتجاه، ويقال: "النَّحو": القَصْدُ: نَحَوتُ نَحْوهُ: قَصَدْتُ قَصْدَهُ، والنَّحو: القَصْدُ، والطَّرِيقُ، يَكونُ ظَرفًا، ويَكُونُ اِسمًا، و يُقالُ: الطَّرِيقُ والجِهة، المثَلُ، والمقْدَارُ، والنوع (ج) أنْحاء"[1]

### 2. اصطلاحا:

تعددت تعريفات النّحو بين القدامى والمحدثين ومن هاته التعريفات نذكر:

* **تعريف ابن السراج (316هـ)**: "إنما أريد به أن ينحو المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدّمون من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الّذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة"[2].

حيث بيّن في تعريفه منهج وضع علم النحو وهو "الاستقراء"، وذلك بتتبع أجزاء الكلام العربي، للوصول إلى حكم عام يضبطه، يمثل القاعدة أو الحكم، ومتى اتبعها المتكلم استطاع أن ينطق بكلام العرب على نحو ما نطق به أهل العربية الفصحاء.

* **تعريف ابن جني(393هـ)**: عرّف ابن جنّي "النحو" قائلا: "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص: 201، مادة (ن ح و).

و: ابن منظور: لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، دار الصادر، بيروت، لبنان، ط3، 1993، 310/15، مادة (ن ح و).

و: إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط2، (د.ت)، 2/ 908، مادة (ن ح و).

[2] ابن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996. 35/1

ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رُدَّ بها إليها " [1]

يعدّ تعريف ابن جني من أشمل التعريفات لعلم النحو، إذ جمع فيه أبواب النحو عامة من تصريف وتركيب، وبيَّن الغرض منه، وهو غرض تعليمي يمكّنِ من ليس من أهل العربية من استعمالها استعمالاً صحيحاً، من حصَّلَ هذا العلم، وأحاط بدقائقه.

وأمَّا تعريفات المحدثين فنورد منها:

* **تعريف إبراهيم مصطفى قائلا:**" أنّه قانون تأليف الكلام وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتَّى تتَّسق العبارة ويمكن ان تؤدي معناها. وذلك أنّ لكلّ كلمة وهي منفردة معنى خاصّ تتكفّل اللّغة ببيانه، وللكلمات المركّبة معنى هو صورة لما في أنفسنا ولما نقصد أن نعبّر عنه يؤدّيه إلى النّاس، وتأليف الكلمات في كلّ لغة تجري على نظام خاص بها عليه لا تزيغ عنه"[2].

فشمل تعريفه ضوابط الصرف، والتركيب، وهو المعنى العام الذي أراده القدامى بعلم النحو.

* **وأما السامرائي،** فقصر تعريفه للنحو على المستوى التركيبي فحسب، حين ربطه بظاهرة الإعراب، والأحوال الإعرابية التي تظهر على الكلمة حال التركيب وأهمل المستوى الصرفي، والصوتي اللذين يُعدَّان جزءًا لا يتجزأ من بنية علم النحو عند القدماء. فقال: " هو علم يُعْنى بأواخر الكلام، وما يعتر بها من إعراب وبناء، كما يُعْنَى بأمور أخرى على جانب كبير من الأهمية، كالذكر، والحذف، والتقديم والتأخير، وتفسير بعض التعبيرات، غير أنه يولي العناية الأولى للإعراب"[3]

[1] ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، مصر، ط1، 1952، 34/1.
[2] إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1992م، ص32.
[3] السامرائي: معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 2000، 5/1.

## 2/ ملامح صعوبة النحو العربي.

ارتبط ظهور علم النحو بغايتين أساسيتين: دينية وتعليمية، إذ جاء حماية للغة القرآن وحفاظًا عليه من اللحن، هذا من جانب، ومن جانب آخر أراد منه أربابه وضع ضوابط تمكّن العرب وغير العرب من استعمال العربية استعمالاً صحيحًا.

وقد كانت بداية النحو في زمن مبكر من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في البصرة، في منتصف القرن الأول للهجرة، مع أبي الأسود الدؤلي (69هـ)، ثم توالت جهود النحاة أفرادًا وجماعات في إرساءهم النحو العربي.

وقد عرف النحو في مسيرته مراحل من التطوّر، وتعددّت بيئاته وكثرت التصانيف فيه، وتأثر بعلوم كثيرة، لا سيما الفلسفة والمنطق وعلم الكلام، وهذا ما جعله، نحوا مُثَقلاً بالتأويل والتعليل، والتطويل في الشرح والإيغال في تفريغ المسائل النحوية، ومن هنا، سُجلّت على النحو العربي صعوبات عديدة، تباينت آراء القدماء والمحدثين في تقريرها.

**ومن ملامح صعوبة النحو، نورد:**

### أ- الخلافات النحوية:

نشأت الخلافات النحوية عند تعدد آراء النحويين في المسألة الواحدة، وذلك بسبب تباين أصولهم في وضع القواعد والأحكام، وكان نتيجة ذلك آراء نحوية كثيرة أثقلت كاهل المتعلمين المبتدئين، وشكلّت مملحا من ملامح صعوبة النحو، وعاملاً من عوامل نفور الناشئة منه.

### ب/ تعدّد المصطلحات النّحوية، وتداخل مفاهيمها:

سعى النحاة العرب إلى تقييد المفاهيم النحوية التي ضبطوها باصطلاحات يعبّر عنها، وذلك من صميم العلمية، غير أن الناظر في الاصطلاحات النحوية يجد فيها تعدّدًا واختلافًا سواء بين المذاهب النحوية البصرية والكوفية بخاصة، أو حتى بين أفراد النحاة على توالي أزمانهم، من ذلك أن المبتدأ والخبر يصطلح عليها أيضا: بالمسند والمسند إليه، والمحمول والموضوع، ومن تداخل

المصطلحات نجد سيبويه سما عطف البيان بدلاً، وهناك من يطلق على التمييز اسم المفعول لأجله.[1]

ويرى بعض المحدثين أن هذا التعدد في المصطلحات النحوية يشكل ملمحًا من ملامح

صعوبة النحو، وسببًا في نفور الناشئة منه، ولذلك كان من قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في التيسير الالتزام باستعمال مصطلّح موّحد مثل اختيار مصطلحي المسند والمسند إليه للتعبير عن المبتدأ والخبر اِستغناء عن غيرها من المصطلحات.

**ج / المبالغة في التقدير:**

من ملامح صعوبة النحو . لاسيما على الناشئة . كثرة التقديرات والتأويلات، والتي تُخرج فيها النصوص عن هذا إلى صورة مقّدرة لا وجود لها في التركيب، وقد برزت كثرة التأويلات و التقديرات في النحو البصري، وذلك لتمسك البصريين بقواعدهم وتأويلهم لما خالفها من النصوص، وكذا تشدّدهم في القياس، والعامل النحوي على عكس النحو الكوفي الذي ثقل فيه التأويلات و التقديرات، وأخذهم بظاهر النصوص.[2]

وعلى العموم فقد سعى المجمع إلى التخلص قدر الإمكان من المبالغة في التقدير، والأخذ بظاهر النصوص، من ذلك أنه ألغى الإعراب التقديري.[3]

**3/ مفهوم التيسير:**

أ- **لغة:** التيسير مصدر الفعل " يَسَّرَ" ومجرّده «يَسُرَ" وتحيل مادة " يَسُرَ " في المعاجم العربية على معنى: اللّين والانقياد والتهيأ والتسهيل يقال:" يسّرُ: اليُسْرُ: اللّينُ والانقياد يكون ذلك

[1] ينظر: جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص: 21.

[2] ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولادهن، بمصر، بغداد، ط2، 1958م.ص: 404.

[3] ينظر: ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عالم الكتب الحديث، عمّان، الأردن، ط1، 2008، ص:298.

للإنسان والفَرَسُ، ويَاسَرَهُ: لايَنَهُ، يَسُرَ الشّيء. يُسْرًا: سَهُلَ وأمْكَنَ وانْقَاد، وَيُقَالُ: يَاسَرَ بالقوم

وفُلَانًا ونَحْوَهُ: سَاهَلَهُ ولايَنَهُ، وَيُقَالُ يَسَّرَ لَهُ كَذَا: هَيَّأهُ وَأَعَدَّهُ»[1].

وفي قوله تعالى: {يُرِيدُ الله بكمُ اليُسرَ ولا يريدُ بِكُمُ العُسْرَ} [البقرة / 185]. بمعنى اليسر ضد العسر، أي: السهل ".

**ب/ اصطلاحا:**

يحيل مصطلح تيسير عمومًا على معنى تسهيل النحو وتبسيطه، ما يعني أن في النحو العربي ملامح صعوبة استدعت تبسيطه، سبق الإشارة إليها.

وعلى الرغم من أن للقدماء جهودًا في تيسير النحو، من مثل خلف الأحمر (ت هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت هـ)، إلاّ أنهم لم يقدّموا تعريفًا محددًا " للتيسير"، بل إن المصطلح لم يظهر عندهم، وإن توّخى بعضهم تحقيق الغاية من التيسير.

وحتى عند المحدثين فمن الصعب الوقوف على مفهوم دقيق لمصطلح التيسير، وذلك لتعدّد اتجاهاتهم في نظرتهم لمكمن صعوبة النحو العربي، وسبيل تيسيره.

ومن التعريفات الاصطلاحية للتيسير، نجد:

**أ– من وجهة نظر التربويين:**

هو تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تَقتضيها التربية الحديثة، عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد النّحوية على المتعلمين، فعلى هذا ينحصر التّيسير في كيفية تعلّم النحو، لا في النّحو ذاته [2]

[1] ينظر: ابن منظور: لسان العرب، 5/ 295 مادة (ي س ر).

وإبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، 2/ 1064، مادة (ي س ر).

[2] ينظر عبد الرحمٰن الحاج صالح: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدّرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، الجزائر، ع4، 1973، ص 22-23

وما يفهم من هذا التعريف أن مكمن الصعوبة ليست متعلقة بالنّحو ذاته، وإنما بطرائق تدريسه، وعليه فالتيسير يكون بتبسيط طرائق تلقين هذا العلم دون المساس ببنيته.

**ب- وفي تعريف الآخر:**

" هو عرض جديد لموضوعات النّحو، وترسيخ لها بطرق حيّة جذّابة، فيها إبداع وابتكار، وعلى هذا ينبغي أن تنصب جهود التيسير".[1]

ويكاد هذا التيسير لا يختلف على سابقيه؛ حيث حصر التيسير في طرائق عرضه وتقديمه وفق معطيات العصر.

وإن كانت جهود بعض المحدثين في التيسير تمسّ بنية النّحو ذاته من حذف وتقديم وتأخير في أبوابه، واتساع في أحكامه.

وفي مقابل مصطلح " التيسير" تستعمل مصطلحات أخرى تصب في المصب ذاته، ومنها:

- **الإحياء:**

وهو مصطلح استعمله إبراهيم مصطفى عنوانًا لكتابهِ: " إحياء النّحو"، وحدّد هدفه من تأليفه بقوله: "أطمع أنْ أغيّر منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلميّن إصر هذا النحو، وأبدلهم عنه أصولاً سهلة يسيرة، تقربهم من العربيّة، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها.[2]

- **التجديد:**

ورد مصطلح التجديد –بدوره- عنوانًا للكتاب شوقي ضيف " تجديد النحو"، وقصده بالتّجديد إعادة تنسيق الأبواب النّحوية، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة، وحذف بعض الزّوائد.[3]

---

[1] محمد صاري: التيسير النحوي: موضه أم ضرورة؟، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربية، الجزائر، (د.ط)، 2001، ص: 203.

[2] ابراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص: 13.

[3] شوقي ضيف: تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، د ت ص 11-34

- **الإصلاح:**

هو مصطلح ثالث يستعمله بعض المحدثون في باب التّيسير، ويوحِي مصطلح الإصلاح إلى فسادِ النّحو العربي، بما يستوجب إصلاحه.

وعلى العموم، فالتيسير هو سبيل سلكه المحدثون لإعادة النظر في النحو العربي مادة ومنهجاً، ليسّهل تلقيه من الناشئة.

## 4/ جهود القدماء والمحدثين في تيسير النحو:

إنّ المتأمل في الدراسات النّحو على امتداد تاريخها، وتعاقب مذاهبها واتجاهاتها، يجد أن فكرة التيسير ليست حديثة، بلْ إنّ لها امتدادًا في عصور سابقة عند المتقدمين من النحاة، ولهذا سنشير إلى بعض الجهود البارزة للقدامى والمحدثين في مجال التيسير.

### 4-1/جهود القدامى في تيسير النحو:

بَذلَ بعض النحويين القدامى جهودًا في سبيل تيسير النحو وتسهيل تلقيه من الناشئة، ما يعني أن المتعلمين مُنذ زمن متقدم كانوا يعانون من صعوبات في تلقي هذا العلم، يدلّ على ذلك محاورة الجاحظ (255هـ) لأبي الحسن الأخفش الأوسط التي جاء فيها قوله: " قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو؛ فلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلّها؟ وما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدّم بعض العويص، وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعون إليه، قُلّت حاجتهم إليّ فيها، وإنما كانت غايتي المنالة... وإنما قد كتبت بهذا التدبير؛ إذ كنت إلى التكسب ذهبت." [1]

وقد أخذت جهود القدامى في تيسير النحو منحيين رئيسين:

- **الأول:**

[1] ينظر: ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللّغة العربية في القاهرة، ص:247-248

تأليف المختصرات النحوية لمطولات النّحو، والظاهر أنها موجهة لفئه المتعلمين، لا لأهل التخصص؛ ومن أشهر هذه المختصرات.[1]

مقدمة في النّحو لخلف الأحمر (180 ه)، التفاحة في النّحو لأبي جعفَر النحاس (337ه)، الجمل في النحو للزجاجي (339ه)، اللمع لابن جني (392ه)، العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني (471ه)، المصباح في النحو للمطرّزي (610 ه)، المقرب لابن عصفور (669ه)، قطر الندى وبل الصدّى لابن هشام الأنصاري (761ه)، كتاب التسهيل لابن مالك (672ه)، وألقيته، والأجرومية لابن آجروم (723 ه)، ولعلّ غيرها كثير.

- **الثاني:**

تقديم مقترحات في سبيل تيسير النحو، لعلّ أشهرها جهود ابن مضاء القرطبي(592ه)، في كتابهِ الرّد على النّحو، والتي استند إليها كثير من المحدثين. وعلى رأسهم شوقي ضيف في دعواتهم لتيسير النّحو. وتختلف جهود ابن مضّاء عن سابقيه من حيث كونهُ تجاوز حدّ الاختصار إن الدعوة إلى إلغاء مباحث كاملة من النّحو العربي، متأثرًا في ذلك بمذهبه الظاهري في الفقه.

وأهم ما دعا إليه ابن مضاء: [2]

إلغاء نظرية العامل، وإلغاء القياس الشكلي، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء التمارين غير العملية في النّحو، وإلغاء باب التنازع في الأساليب التي اصطنعها النحويون بالقياس، والاكتفاء منه بما ورد في السّماع.

## 4-2/ جهود المحدثين في تيسير النّحو:

[1] ينظر: فتوح محمود إسهامات شوقي ضيف في تيسير النحو العربي، على المتعلمين، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (د، ب)، ع 18، جوان 2017، ص94

[2] ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1947، ص36، 130،160.

في ثلاثينات القرن العشرين تعالت أصوات تدعو إلى تيسير النّحو بما رأوا فيه من صعوبات حالت دون تحصيله تحصيلاً نافعًا، لاسيما على الناشئة.

قد توزّعت المحدثين على جهود فردية، وجهود جماعية.

أ/ **الجهود الفردية**: وتمثلت في قدّم أعلام أفراد في سبيل تيسير النحو، ويمكن حصرها في انجازين بارزين:

**الأول**: تأليف الكتب الميسّرة، منها:[1] كتاب التحفة المكتبية لتقريب العربية لرفاعة رافع الطهطاوي، والفصول الفكرية لعبد اللّه باشّا فكري، والمقدمة الأزهرية في علم العربية لعبد الوهاب الشعراني، والنحو الواضح لعلي الجارم، والتطبيق النحو والتطبيق الصرفي لعبده الراجحي، والنحو الوافي لعباس حسن، وغيرها كثير.

**الثاني**: تقديم آراء محدثة في سبيل التيسير، وانتقاد جهود القدامى ومحاولة إعطاء النحو العربي صيغة جديدة تتماشى ومعطيات العصر، تسهيل تلقيه.

ولعلّ أهم هاته الجهود جهود إبراهيم مصطفى في كتاب " إحياء النحو"، وتلاه شوقي ضيف في عدد من المؤلفات منها: تجديد النحو، وتيسيرات لغوية، وتيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، وكذا في مقدمة تحقيقه كتاب " الردّ على النحاة " لابن مضاء القرطبي، الذي يظهر أنه تأثر به كثيرًا في ثورته على النحاة.

ب/ **الجهود الجماعية**: وتمثلت فيها قامت به المجامع اللغوية العربية والهيئات النظامية من جهود في سبيل تيسير النحو، ومن هاته الهيئات نذكر: المجمع العربي السوري، والمجمع العلمي العراقي، ومجمع اللغة العربية بالأردن، ومكتب تنسيق التعريب، والمجمع الجزائري للغة العربية، واتحاد المجامع العلمية العربية.

[1] فتوح محمود: إسهامات شوقي ضيف في تيسير النحو العربي على المتعلمين، ص: 95.

وقد بذلت هذه الهيئات والمجامع جهودًا معتبرة في سبيل تطوير اللغة العربية عامة، وتجديد أساليبها وتراكيبها، والاتّساع في أقيستها، بما يكفل مواكبة العربية لمستجدات العصر.[1]

[1] ينظر: تفصيل القول في جهود المجامع اللغوية عند: عبد الرحمان الحاج صالح: مساهمة المجامع اللغوية العربية في ترقية اللغة العربية وتجديد محتواها وتوسيع آفاقها، مجلة اللغة العربية، الجزائر، ع8، 2008، ص: 9. 30.

# الفصل الأول: النحو الكوفي وملامح التّيسير فيه

**تمهيد:**

يعدّ المذهب الكوفي ثاني المذاهب النحوية العربية ظهورًا بعد المذهب البصري، وقد استطاع أعلامه أن يؤسسّوا منهجًا مستقلا في دراسة اللغة والنحو. وتميّز النحو الكوفي في عمومه بالاتساع في السماع والقياس، ما جعل أحكامه وقواعده أكثر اتساعًا وأيسر من أحكام النحو البصري.

واعتبارًا بطابع اللين الذي ميّز النحو الكوفي عمومًا، عدّه كثير من المحدثين – سواء أكانوا أفرادًا مثل مهدي المخزومي أم هيئات علمية رسمية مثل مجمع اللغة العربية بالقاهرة — مصدرًا أساسًا من مصادر التيسير النحوي، على نحو ما سنفصل فيه في الجانب التطبيقي.

**أولا: نشأة النحو الكوفي ومراحل تطوّره:**

مُصِّرت الكوفة على عهد الخليفة عمر بن الخطاب، واستطاعت هاته المدينة أن تحتل مكانة علمية عظيمة، لا سيما في جانب الدراسات النقلية، مثل القراءات القرآنية ورواية الأشعار والأخبار، في حين تأخر ظهور علم النحو فيها قياسًا بنظيرتها البصرة، وبالرغم من ذلك استطاع النحو الكوفي المتأخر أن يؤسسّ لنفسه منهجًا متميزا في دراسة النحو، نافس النحو البصري، وتفوّق عليه في زمن من الأزمان.

**1- ظروف نشأة المذهب الكوفي:**

يتفق الدارسون المحدثون على أن المذهب الكوفي ظهر بعد المذهب البصري بما يقارب قرنًا من الزمن، ويُفَسَّر ذلك بأن الفارق الزمني بين أول نحوي بصري " وهو أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) "وبين أوّل نحوي كوفي "وهو أبو جعفر الرؤاسي (حوالي 170هـ . 125) " يقدر بحوالي مئة سنة.

وتأخر ظهور المذهب الكوفي يعود إلى عدّة عوامل متعلقة بمدينة الكوفة ذاتها، حيث تهيأ الظروف ما جعلها تتأخر في وضع النحو عند البصرة، ومن جملة هذه العوامل: التركيبة الاجتماعية لمدينة الكوفة، والاستقرار السياسي، الطابع العلمي لمدينة الكوفة.

ويمكن تفصيل القول في هاته العوامل على النحو الآتي[1]:

**أ/- التركيبة الاجتماعية لمدينة الكوفة، وتأثيرها في واقعها اللغوي:**

الكوفة مدينة عراقية داخلية، تقع على حافة الصحراء، وقد مُصِّرت على عهد عمر بن الخطاب على يد سعد بن أبي وقّاص، واشتهرت بعد تمصيرها بأنها " عاصمة عراق العرب" [2]

[1] ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 13. 16.

[2] تمّام حسّان: الأصول " دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو، فقه اللّغة البلاغة، علم الكتب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2000، ص30. 31.

لأن أكثر سكانها كانوا عربًا، مع قلّة من الأعاجم؛ حيث هاجر إلى الكوفة عدد من القبائل العربية لمشابهة مناخها مناخ شبه الجزيرة العربية هذا من جانب، ومن جانب آخر أنها كانت مقر الفتوحات الإسلامية؛ فقصدها العرب رغبة في الجهاد، كما هاجر إليها جمع كبير من الصحابة، وعلى رأسهم عبد الله بن مسعود.[1]

ومن ثمة كان لهاته التركيبة الاجتماعية التي غلب عليها العنصر العربي أثر واضح على طبيعتها اللغوية؛ حيث حافظ العرب على فصاحتهم لقلة مخالطتهم للأعاجم؛ ولاستمرارهم في رواية الأشعار والأخبار، وكذا القراءات القرآنية.[2]

وكان استمرار الفصاحة في الكوفة سببًا رئيسًا في تأخر ظهور النحو فيها؛ حيث لم تكن لأهلها حاجة لتعلّمه.

**ب/ عدم الاستقرار السياسي:**

يعدّ الاستقرار السياسي عاملاً مساهمًا في العناية بالنشاط العلمي والفكري، والنهوض به، غير أنّ مدينة الكوفة عُرِفَت مند تمصيرها بعدم اِستقرارها السَّياسي لأسباب منها:[3]

- ✓ أنها كانت مقرّ الفتوحات الإسلاميّة، ومن ثمة انشغل أهلها بالجهاد في سبيل الله عند أي نشاط آخر.
- ✓ أنها كانت مقر الخلافة الإسلاميّة في زمن علي بن أبي طالب ويذكر تاريخيًّا أن الاضطرابات السياسية بَلَغت أَوْجَهَا على عهد علي – رضي الله عنه– بسبب الفتنة التي
- ✓ حصلت بينه وبين أنصار عثمان بن عفّان الذين طالبوا بالثأر من قتلته، وبعد مقتل علي

[1] ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص:12.
[2] ينظر: مر. ن، ص: 12، 13.
[3] ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص:12 – 14.

بن أبي طالب بدأ التشيع والحروب.

✓ أن العرب الذين استقروا في الكوفة بَقوا محافظين على عصبيتهم القبلية، وما استتبع ذلك من نزاعات بينهم كل هاته العوامل مجتمعة جعلتّ مدينةُ الكوفة تفتقر للاستقرار السياسي، ما أخّر عناية الكوفيين بالنشاط الفكري عامة، والنّحو خاصة.

### ج/ – الطابع العلمي لمدينة الكوفة:

عُرِفت الكوفة أنها مدينةُ فن، اشتهرت فيها الدراسات النقلية التي تعتمد على الحفظ والرواية، لاسيما رواية الأشعار والأخبار، وكذا القراءات القرآنية، وكان لهذا تأثيره في الكوفيين من جانبين. [1]

**الأول:** شغلهم عند التطلع إلى العلوم العقلية، ومنها علم النحو.

**والثاني:** أَسْهمت في حفاظ الكوفيين على فصاحتهم، ما أخرّ عنايتهم بعلم النحو.

وهاته العوامل مجتمعة أسهمت في تأخر في تأخر ظهور النّحو في الكوفة قياسًا بالبصرة، التي كانت قد قطعت شوطًا كبيرًا منذ ظهور علم النحو وتطوّر.

### 2/– مراحل تطوّر النحو الكوفي، وأهم أعلامه:

يعد المذهب الكوفي حديث النشأة قياسًا بالمذهب البصري؛ إذ يؤرّخ لبدايته بعد منتصف القرن الثاني للهجرة زمن أبي جعفر الرؤاسي، ويمكن إيجاز مراحل تطوّر النحو الكوفي باعتبار الخصائص المنهجية التي مَيّزت كل مرحلة إلى ثلاث مراحل وهي: مرحلة النشأة، ومرحلة الضبط المنهجي، ومرحلة التفوق على النحو البصري وبلوغ ذروة التنافس.

[1] ينظر: تمام حسان: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو، فقه اللّغة البلاغة، ص:13
ومهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص:14-15

**أ- مرحلة النشأة:**

يذهب بعض أصحاب كتب السير والتراجم التراثية إلى أن أول نحوي كوفيّ هو "أبو جعفر الرؤاسي"[1]، وهو كوفي ارتحل إلى البصرة، وأخذ النحو عند عيسى بن عمر(ت 766هـ) ، وأبي عمرو بن العلاء (ت154هـ)، وصحب الخليل بن أحمد، ثم عاد إلى الكوفة، ونشر ما تعلّمه فيها، وفي الكوفة لقي عمّه معاذ الهراء متصدّرًا للتدريس، فكانا بذلك أول من أذاع النحو في الكوفة.[2]

وقيل: إن أولية النحو في الكوفة كانت على يد "شيبان بن عبد الرحمٰن التميمي (164)، وهو نحوي بصري عاصر أبا عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد (175هـ)، غير أنه انتقل إلى الكوفة، وسكن بها زمنًا، ونشر النحو البصري فيها.[3]

وأوردت الأستاذة "خديجة الحديثي" رأيًا استأثرت به من كتب التأريخ والقراءات والنحو، ذكرت فيه أن ثمة مَن الكوفيين تتلمذوا لأبي الأسود الدؤَلي (ت 69 هـ)، وآخرين أخذوا من أصحابه أمثال: العلاء بن مسَّيالة، وعاصم بن أبي النجود (127هـ)، ابن محيصن (123هـ)، وقد علّموا أبا جعفر الرؤاسي ومعاذ الهرّاء، اللّذين أخذا بدورهما من شيبان بن عبد الرحمٰن التميمي، غير أنها تذكر أنها لا تعلم مبلغ اِطّلاع هؤلاء الأعلام على النحو، أو معرفتهم به .[4]

وعلى العموم، فإن الأعلام الكوفيين الأوائل من ذُكِروا سابقاً لم يكن علمهم يختلف عن علم البصريين كثيرًا، حتى إن أكثر الدارسين المحدثين لا يعدّونهم مؤسسين للنحو الكوفي، بل ينسبون المذهب الكوفي للكسائي، وتلميذه الفرّاء.

**ب- مرحلة الضبط المنهجي للمذهب الكوفي:**

---

[1] ينظر: ابن النديم: الفهرست، تح: مصطفى الشويمي، الدار التونسية للكتاب، تونس، (د.ط)، 1985، ص:293. والزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط). 1973، ص125

[2] ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، القاهرة، مصر، ط 7، (د.س)، ص 153-154.

[3] ينظر: مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتب العربي، بيروت، لبنان، ط 6، 142/3.

[4] ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، اِرْبد، الأردن، ط 3،2001، ص:119. 120.

يتفق أكثر الدارسين المحدَثين على أن التأسيس الفعلي والضبط المنهجي النحو الكوفي كان على عهد الكسائي (189هـ) وتلميذه الفرّاء(204هـ)، وهذا ما يراه شوقي ضيف ومهدي المخزومي.

يقول الأول: " لا ريبَ في أن الكسائي يُعدّ إمام مدرسة الكوفة؛ وهو الذي وضع رسومها، ووطأ منهجها "[1].

ويقول الثاني: " أكبر الظن أن الكسائي وتلميذه الفراء هما المؤسِّسان الحقيقيان لهذه الدراسة، أخذا نحو البصرة، وغيّرا فيه، ونهجا في دراسته منهجاً مستقلاً، سار عليه المنتسبون إلى هذه المدرسة "[2].

فقد كان للكسائي وتلميذه الفرّاء الفضل كلّه في أحكام أصول النّحو الكوفي ووضع قواعد وأحكامه، وضبط اِصطلاحاته؛ التي مَيّزته من النحو البصري.

وعلى الرغم من أن الكسائي أخذ النحو عن شيوخ بصريين أمثال: الخليل ويونس بن حبيب(182هـ) والأخفش الأوسط، إلاّ أنه استطاع أن يحظّ لنفسه ولتلاميذه من بعده منهجًا متميّزًا في دراسة النحو، استمدّ أصوله من ثقافته النقلية التي ورثها من مدينة الكوفة؛ فهو أحد القرّاء السبعة، وله اِطلاع واسع على كلام العرب، ولغاتهم وأشعارهم، ما جعل النحو الكوفي نحوًا مشبعًا بالنقول والاتساع في الرواية. [3]

ويشيد شوقي ضيف بجهد الفرّاء في ضبط النحو الكوفي قائلا: "بل إنّ المدرسة الكوفية في النحو لم يتم تشكلّها إلاّ به (الفرّاء) وبآرائه ومقاييسه، وما اعتمده من تفسير لبعض الظواهر اللغوية،

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، 1119، ص:175.
[2] مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص :74.
[3] مر. ن، ص: 368، 370.

وما وضعه من مصطلحات نحوية خالف بها مصطلحات البصريين، ممّا يجعله الإمام الحقيقي لهذه المدرسة " [1]

ويتأسّس نَحو الفرّاء على ثلاثة أركان هي: " الاتساع في الرواية، بحيث تفتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة، والاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيدّ بندرته وشذوذه، ثم طابع المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من عوامل." [2]

وعلى العموم فإن فضل الضبط المنهجي والتأسيس الفعلي للمذهب الكوفي الذي أصبح يدًّا للنحو البصري كان زمن الكسائي والفرّاء .

**ج- مرحلة التفوق على النحو البصري، وذروة التنافس مع النحو البصري:**

بلغ النحو الكوفي غايته، وتفوقه على النحو البصري من حيث الانتشار زمن " ثعلب (ت 291هـ)، وهو« ثالث ثلاثة قامت على أعمالهم مدرسة الكوفة النحوية ».[3]

وقد قام ثعلب بمهمة نشر المذهب الكوفي في بغداد عاصمة الخلافة العباسية، حتى أنه غطىّ على المذهب البصري الذي تضاءل انتشاره، حتى في زمن المبرد (ت 285 هـ)، حين ارتحل إلى بغداد، واجتمع بثعلب، وجمعت بينها مناظرات علمية كثيرة كانت الغلبة فيها للمبرد، ما أعاد إحياء النحو البصري وأذن هذا الصراع بين المذهبين البصري والكوفي باجتماعهما في بغداد بظهور مذهب نحوي جديد وهو المذهب البغدادي.[4]

ويمثل ثعلب "طرازًا كوفيًا أصيلا، باعتماده على الرواية، وعدم أخذه بأساليب الجدل

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص: 158.
[2] مر ن، ص: 158.
[3] مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 144.
[4] مر. ن، ص: 147-148.

النظري، الذي عُرِف به تلاميذ البصرة، وإلمامه باللغات واللهجات، واعتداده بما اعتدّ به الكوفيين الأولون من هذه اللغات" [1].

**ثانيا – مصادر النحو الكوفي، وخصائصه المنهجية:**

اِنطلاقًا من جهود الأعلام الكوفيين الثلاثة (الكسائي والفراء وثعلب) استطاع النحو الكوفي أن يزاحم النحو البصري، وأن يؤسس لنفسه منهجًا مستقلاً في دراسة اللغة والنحو، كما كانت للكوفيين مصادر شابهت مصادر الدراسة البصرية، وزادت عليها.

**1– مصادر النحو الكوفي:**

انبنى النّحو الكوفي على مصادر معلومة شابهت مصادر البصريين وزادت عليها، ويمكن حصرها في الآتي: [2]

**أ– النحو البصري:**

وقف النحاة الكوفيون على النحو البصري مشافهة أو مناقلة، كما أفادوا من أعمال البصريين، وكان لهم منها نقاط ارتكاز اعتمدوا عليها في منهجهم الجديد.

وقد تلقى النّحاة الكوفيون النّحو البصري عن أساتذته: فأبو جعفر الرؤاسي أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ الكسائي عن يونس بن حبيب والخليل بن أحمد، بل هو الذي وجّهه إلى الارتحال إلى البادية، ومثله فعل الفرّاء؛ فقد قرأ على يونس بن حبيب، وكان قد درس " الكتاب " لسيبويه ليست بأقل من عناية البصريين به، إلا أنهم كانوا يقفون منه في أغلب الأحيان. موقف النّافذ، وكانوا يستمدون منه مادة درسهم الأولى وإن كانوا يخفون ذلك بدافع من العصبية.

[1] مهدي المخزومي مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 151.

[2] ينظر: مر.ن، ص: 327 وما بعدها.

وإبراهيم السامرائي: المدارس النحوية "أسطورة وواقع"، دار الفكر، الإسكندرية، مصر، ط1، 1987، ص141 وما بعدها.

**ب – القرآن الكريم وقراءاته:**

اتّخذ الكوفيون – مثل البصريين –القرآن الكريم مصدرًا لاستنباط أحكامهم وبناء أصولهم،

وزادوا عليهم بأن اتّخذوا القراءات القرآنية مصدرًا رئيسيًا في استنباط الأحكام خلافًا للبصريين الذين وقفوا منها موقفا متشدّدًا ومن ثمّ استحدث الكوفيون مادة جديدة هي القراءات في استخراج أحكامهم، وهذا كان أحد الأسباب المنهجية للخلاف النحوي بينهم، وبين البصريين.

**ج – الشّعر العربي:**

اشتهرت الكوفة منذ تمصيرها برواية الأشعار والأخبار؛ حيث كثرُ فيها رواة الأشعار والشعراء؛ وحفظت ذخائر العرب في حياتهم، ومعاشهم بما روي من مطولات ومقطعات تتصل بالحماسة وغيرها من الموضوعات التي كانت تهمّ العرب.

وعلى هذا كان الشِّعر في الكوفة أكثر ممّا في البصرة، واتخذه النّحاة الكوفيون مصدرًا من مصادر استشهادهم ومحتجا لهم، وأساسا بنوا كثيرا من أصولهم عليه.

وقد استشهد الكوفيون بالشعر العربي: جاهليته، إسلاميه ومحدثه.

وكان للكوفيين عناية فائقة بالشواهد والنوادر، وكان من بين أصحاب الكسائي والفراء وثعلب حفظة لهذه الشّواهد كعلي بن المبارك الأحمر صاحب الكسائي الذّي قبل إنه يحفظ أربعين ألف شاهد في النّحو.

وكان نتيجة ذلك أن كثرت الشواهد الشّعرية عند الكوفيين إذا ما قيست بعددها عند البصريين، وإن كان قد قُدح في شعر الكوفة بأن أكثره موضوع، ومنْتحل ومنسوب إلى مَنْ لم يَقُله.

**د– لغات الأعراب:**

وأمّا عن لغات الأعراب التي استشهد بها الكوفيون، فقد شملت لغات القبائل التي استشهد بها البصرِيون، وهي القبائل الست: قيس وتميم وأسد، وهُدَيل وبعض كنانة وبعض الطائيين وأضاف الكوفيون إلى تلك اللّغات لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، وهي لهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواء الكوفة من تميم وأسد، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية. وأَخْذُ الكوفيين باللّهجات التي أباها البصريون لا يعني أنهم كانوا يترخّصون كل الترَخّص في قبول اللّهجات واللّغات، ولكنهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثّل فصيحًا من اللغات لا يصح إغفَالُهُ.

كما اعتَدّ الكوفيون بكلام الأعراب الفصحاء الذين ارتحلوا إلى الحواضر العلمية فَقد روي عن " الفرّاء" أنه أخذ عن أعراب وثق بهم مثل: أبي الجراح، وأبي ثروان وغيرها، وأخذ نبذًا عن يونس، وعن أبي زياد الكلابي، وهؤلاء – عدا يونس . من أشهر الأعراب الّذين ارتحلوا إلى الحواضر، وسمع منهم العلماء من البصريين والكوفيين على نحو ما ذكره " ابن نديم " في كتابه الفهرست .[1]

إلا أن ما يعاب على الكوفيين – على غرار البصريين– إغفالهم مصدرا مهما من مصادر الدراسة اللغوية، وهو الحديث النبوي الشريف؛ بحيث استشهدوا به إلا نادرا، ولم يكن مقصودًا لذاته، وبذلك ضيعوا على اللغة مصدرا كان سَيُثْري أحكام العربية وقواعدها إلى درجة تَفوقُ التصور.

**2–الخصائص المنهجية للمدرسة الكوفية:**

يتسّم النحو الكوفي بخصائص منهجية ميّزته من النحو البصري، بالرغم من أنه انطلق منه، غير أن أربابه لا سيما الكسائي والفرّاء استطاعا أن يرسما لنحوهما منهجاً مستقلاً عند النحو البصري.

[1] ينظر: ابن النديم: الفهرست، ص: 204 ، 214.

وأهم الخصائص المنهجية التي ميزت النحو الكوفي تتمثل فيما يلي:

– اتساع الكوفيين في الرواية؛ بحيث لا يتشددون في فهم الفصاحة كما تشدد البصريون، وإنما يأخذون اللغة من قبائل نزحت من البادية، حتى قال لهم أحد البصريون " نحن نأخُذ اللُّغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارير وباعة الكواميخ".

– اتساع الكوفيين في القياس؛ فإذا كان شرط صحة القياس عند البصريين هو الكثرة، فإن ذلك أمر لا يحرص عليه الكوفيون لأنهم يعتمدون على القليل والشاذ.[1]

– أن الكوفيين يعتمدون على المثال الواحد، ويعممون الظاهرة، وبعد ذلك يقيسون عليها.

– اعتماد الكوفيين على النقل وتناولهم القياس تناولاً لا يمس روح النص اللّغوي.

– جنوحهم عن اِتّباع التأويلات البعيدة والتوجيهات المتكلفة والإمعان المنطقي.[2]

– توسع المدرسة الكوفية في الرواية والقياس توسعاً جعل البصرة أصح قياسًا

منها؛ لأنها لم تقس على الشواذ النادرة في العربية، بل طلبت في قواعدها الاطراد والعموم والشمول.[3]

– امتازت المدرسة الكوفية بطوابع ثلاثة أرساها الفرّاء وهي طابع الاتساع في الرواية، والاشباع في القياس، وطابع الاشباع وفي المخالفة، في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من عوامل.[4]

– أن الكوفيين لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه، وقالو عادة الكوفيون إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا أو فصلاً.[1]

---

[1] تمام حسان: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النّحو، فقهُ اللغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر (د.ط)، 2000، ص: 39.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة منهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 352، 377.

[3] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص: 163.

[4] ينظر: خضر موسى محمد محمود، النحو والنحاة، المدارس الخصائص، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص254.

- يقبلون كل ما جاء عن العرب، ويعتدون به، ويجعلونه أصلاً من أصولهم التي يرجعون إليها ويقسون عليها، ويستوثقون منها، حتى تلقّوا الشواهد النّادرة وقبلوا الروايات الشاذة واعتدوا كل ما صدر عن عربي موثوق به أو غير موثوق به.[2]

- استعمال مصطلحات غير ما أشاعه البصريون من مصطلحات النحو.[3]

**و من هاته المصطلحات نورد[4] :**

| المصطلحات الكوفية ← | مصطلحات بصرية |
|---|---|
| الفعل الدائم ← | اسم الفاعل |
| المكنى والكناية ← | الضمير |
| المجهول ← | ضمير الشأن |
| القطع ← | الحال |
| العماد ← | ضمير الفصل |
| شبه المفعول ← | المفعول المطلق أو فيه أو معه أو لأجله. |
| الصفة أو المحل ← | الظرف |
| الترجمة. ← | البدل. |
| التفسير ← | التمييز |
| النعت ← | الصفة |
| لا التبرئة ← | لا النافية للجنس |
| عطف النسق. ← | العطف بالحرف. |
| الجحد ← | الانكار |

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص: 162.

[2] عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، د.ت، ص: 145 وما بعدها.

[3] تمام حسان: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النَّحو، فقه اللغة، البلاغة، ص: 40.

[4] ينظر: مر ن، ص: 40 وما بعدها .

| | |
|---|---|
| الحشو أو الصلة ⟵ | الحرف الزائد |
| ما يجرى وما لا يجرى ⟵ | المنصرف وغير المنصرف |
| لام القسم ⟵ | لام الابتداء |
| الخلف ⟵ | الصفة التي قامت مقام الموصوف |

**ثالثا: الأراء النحوية الكوفية بين الإجماع والتفرد، وملامح التيسير فيه:**

إنّ المطّلع على النحو الكوفي يلحظ أن آراء نحاته ليست مبنية كلّها على الإجماع والاتفاق المطلق، بل إنّ بعضهم تفرّد بأراء لم يأخذ بها غيره من الكوفيين، ومع ذلك تعدّ من صميم النحو الكوفي .

## 1/- بعض المسائل النحوية المجمع عليها بين نحاة الكوفة:

أكثر هذه المسائل يظهر في خلافات النحاة الكوفيين للبصريين، ولعلّ أفضل مرجع يوثق تلك الآراء هو كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

وهذه المسائل تتوزع بين اختلافات في العوامل، واختلافات في الإعراب، وأخرى في استعمالات لغوية يجيزها فريق، ويمنعها آخر، وأكثر الاختلافات بين المذهبين " يعود إلى العوامل التقديرية التي علّلوا بها الإعراب ،مع أنهم متفقون غالبًا في حكم الإعراب نفسه "[1]

### 1-1/ - مسائل اتفق عليها الكوفيون في العامل خلافًا للبصريين:

من ذلك:

أ- عامل نصب المفعول عند الكوفيين هو الفعل والفاعل اللذين قبله، بيْنما يرى البصريون أن عامل نصب هو الفعل وحده.[2]

[1] محمد المختار ولد أباه: تاريخ النحو العربي المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008، ص: 100.

[2] ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مص، (د.ط)، 2005، 82/1.

ب . عامل نصب المستثنى بعد "إلاّ " هو "إلاّ" ذاتها عند الكوفيين بيْنما عامل نصبها هو الفعل، أو معنى الفعل يتوسّط إلاّ عند البصريين.[1]

ج- اتفق الكوفيين على أن "إنّ" وأخواتها لا ترفع الخبر، " نحو: " إنَّ زَيْدًا قائم "، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر. [2]

## 1.2 / مسائل تتعلق بجواز استعمالات أو تراكيب يتفق عليها الكوفيين، ويخالفهم فيها البصريين:

نظرًا لأن النحو الكوفي قائم على الاتساع في السماع والقياس؛ فقد تفرّد الكوفيين بأحكام تجيز بعض الاستعمالات، في حين يمنعها البصريون، من ذلك:

أ- يجيز الكوفيين صوغ " أفعل" التفضيل من البياض، والسواد بلفظ "ما أبيضه!"، "وما اسوده!"،

ويمنع البصريون ذلك.[3]

ب- يجيز الكوفيين العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارّ نحو قولك: "مررتُ بِك وزيدٍ". ويمنع البصريون ذلك.[4]

ج . يجيز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر بغير الظرف، والجار والمجرور، ويمنع البصريون ذلك.[5]

د – يجيز الكوفي توكيد النكرة إذا كانت تدلّ على زمان معيّن، ويُبِيحُون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظ مثل " حق اليقين "، و يمنع البصريون ذلك .[6]

---

[1] ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 226/1، وما بعدها.

[2] ينظر، مص. ن،1/ 160، وما بعدها.

[3] ينظر، مر ن ،137/1، وما بعدها.

[4] ينظر: مص. ن، 34/2، وما بعدها.

[5] ينظر: مص. ن، 03/2، وما بعدها.

[6] ينظر: مر ن، 11/2، وما بعدها.

والمسائل التي اتفق فيها جمهور النحويين الكوفيين خلافًا، للبصريين أكثر من أن تُحْصَرَ في هذا المقام، وما أوردنا كان على سبيل التمثيل لا الحصر.

**2 / . بعض المسائل النحوية التي تفرّد بها أحد أعلام الكوفة دون سائر الكوفيين:**

لم يَكن النحو الكوفي مبنيًا دائما على الإجماع والاتفاق التام بين نحائه، بل ثمة مسائل كثيرة تفرّد بها نحوي دونَ غَيْره، وليس ذلك خاصًّا بالنحو الكوفي وحده، بل هي ظاهرة ملحوظة في كل المذاهب النحوية، حتى في المذهب البصري[1].

وسَنكتفِي بالتمثيل بِبعْض الآراء النحوية التي تفرّد بها أشهر أعلام الكوفة، وهم الكسائي، والفراء، وثعلب.

**أ/ . آراء نحوية تفرّد بها الكسائي :من ذلك:**

- ✓ إجَازَتهُ رفع المعطوف على اسم " إنَّ " قبل تمام الخبر، فيجُوزُ قولنا قيَاسًا على ذلك: إنَّ محمدًا وعليٌّ مُسافران، ومنع ذلك الفرّاء، إلاّ فيما لَم يظهر فيه عمل " إنّ "[2]

وافق الكسائي البصريين في بعض المسائل، خلافًا لجمهور النحويين الكوفيين، من ذلك: منعه ترخيم الاسم إذا كانت أحرفه لا تزيد على ثلاثة، وعلى أن " نعم " و"بئس " نعم وبئس، من الأفعال وأن المنادى العلم المفرد مبنيّ، وليس معربًا بحذف التنوين كما يراه جمهور الكوفيين.[3]

- ✓ أجاز الكسائي الفصل بين فعل الشرط وأداته بمعموله مثل:" مَنْ زيْدًا يكرمْ، أكرمْه "، والفصل أيضا بعطف، وتوكيد.[4]

[1] ينظر: محمد المختار ولد أباه: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص101.
[2] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص177.
[3] ينظر: محمد المختار ولد أباه: تاريخ النحو في المشرق والمغرب، ص: 177.
[4] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: 188.

**ب/ آراء نحوية تفرّد بها الفرّاء وخالف فيها شيخه الكسائي :**

من ذلك: [1]

- ✓ ذهب الفرّاء إلى أن عامل رفع الفعل المضارع هو تجرّده عن النواصب والجوازم، خلافًا للكسائي الذي ذهب إلى أن عامل رفعه هو ما فيه من حروف المضارعة.
- ✓ ذهب الفرّاء إلى اسمية " نعم " و"بئس، خلافًا للكسائي.

ذهب الفرّاء إلى اسمية " ما أفْعل! " في التعجب، وذهب. الكسائي إلى فعليتها كما البصريين.

**ج – آراء نحوية تفرّد بها ثعلب:**

يرى الأستاذ " شوقي ضيف" أن نحو ثعلب لم يختلف كثيرًا عن نحو الكسائي والفرّاء، ولم يخالفها كثيرًا، بل إن عقله لم يكن مثل عقل الكسائي والفرّاء وكان يهبط عنهما درجات، ويتضح ذلك في كثير من آرائه وتعليلاته. [2]

ومن الآراء التي تفرّد بها، نذكر: [3]

- ✓ يذهب ثعلب إلى أن المضارع مرفوع بنفس المضارعة، وكأنه مرفوع بنفسه.
- ✓ ذهب إلى أن الألف في المثنى بدل من ضمتي "زيدٌ وزيدٌ"، وأن الواو في جمع المذكر بدل من الضمات الثلاث في: زيدٌ، وزيدٌ، وزيدٌ.
- ✓ خالف الفرّاء في أن المضارع يُنصب بعد "واو المعية وفاء السببيّة، وأو التي بمعنى حتى "على" الصرف، وإنّما يُنْصب بِما يداخل هذه الحروف من معنى الشرط.
- ✓ ذهب إلى أن " عسى " حرف وليست فعلاً.
- ✓ أضاف على أخوات "كاد " الفعْلين: " نَشَبَ، وقَامَ ".

[1] ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص :142-143.
[2] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: 229.
[3] ينظر: مر. ن، ص: 229- 236.

والغرض من عرض بعضَ آراء الكوفيين التي وقع إجماعهم عليها، وبعض ما تفرّد به أربابهم هو التنبيه على اتسّاع أحكام النحو الكوفي، وهو ما أخذ به مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ حيث اختار مرّات آراءً كوفية مجمعًا عليها، واختار مرّات آراءً تفرّد بها نحوي كوفي دون غيره.

**ثالثا: ملامح التيسير في النحو الكوفي:**

على الرغم من أن النحو الكوفي أقلّ انتشارًا في العصر الحديث من النّحو البصري الذي تعتمده أكثر البلدان العربية، وعلى الرغم من الانتقادات التي وُجّهت للكوفيين، إلاّ أن بعض الدارسين المحدثين وعلى رأسهم ـ الأستاذ مهدي المخزومي ـ يرى في النحو الكوفي مصدرًا ملهمًا لمن أراد تيسير النحو العربي، لاتصافه بجملة من الخصائص، منها: أنه يكاد يخلو من الأقيسة المنطقية، والتعليلات النظرية، والتأويلات المتكلفة أن لا تمت إلى طبيعة الدراسة النحوية بصلة [1].

كما أن اِتساعهم في السماع والرواية، وهو ممّا عيب على النحر الكوفي – ذلك أن "اللغة رواية ونقل لا قياس وعقل، وأن أداة الاستنباط فيها هو الاستقراء؛ لأن اطّراد السماع على غير القياس أحيانًا – كما صرّح به ابن جنيّ – يدلّ على أن اللغة ليست مطَّردة كلّها، وإذا لم تكن مطّردة وفي غير منطقية؛ لأن قضايا المنطق لا تعرف الشذوذ، فوجود مسموعات كثيرة تتخلف عن القياس بنقض الأساس الأول، الذي قام عليه القول بأن النحو قياس وعقل " [2]

ويرى الأستاذ مهدي المخزومي أيضًا أن الاستعانة بعلم الاجتماع اللغوي، يظهر " أن الكوفيين كانوا أقرب إلى فهم العربية على هذا الوجه، وأساليبهم في تناول الموضوعات تناولاً لغويًا أقرب ما تكون إلى الأساليب اللغوية السليمة".[3]

والناظر في الأحكام النحوية الكوفية المتعلقة بالاستعمالات اللغوية يلحظ أنها أكثر اتساعًا

[1] ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 410.
[2] مر ن، ص: 411.
[3] مر. ن، ص: 414.

من نظِيرتها البصرية، وتلك غاية دعاة التيسير، وهي تسهيل استعمال العربية على الناطقين بها دون التشدد المبالغ فيه.

# الفصل التطبيقي:

# حضور الآراء النحوية الكوفية في تيسير النحو لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة

**تمهيد:**

أطلّ العصر الحديث على العرب بنهضة فكرية كبيرة، شهدتها الدول الأوربية عمومًا، وكان نتيجتها مستحدثات واختراعات وعلوم واصطلاحات لا عهد للعرب بها.

ومن ثمة وجدوا أنفسهم أمام تدفّق سبيل حاجات الحياة من الحضارة الغربية، أمام مستحدثات لا قبل لهم بها، واحتاجوا إلى فيض من المصطلحات يعبّرون بها.

فكان لزامًا على علماء اللغة النهوض باللغة العربية لاستعاب كل هاته المستجدات، أو الانصهار التام في كنف الجديد بما يحيل اللغة تابعة بدورها للغة الآخر.

ولمّ ا كانت العربية تمتلك في ذاتها وسائل نمائها، كان ممّا يقتضيه الواجب استثمار هاته الآليات لاستدراك الفجوة اللغوية بينها وبين مستجدات اللغات الأخرى.

ولعلّ أهم وسائل نمائها: القياس، والاشتقاق، والقلب، والإبدال، والنحت، والارتجال، والافتراض.

وقد نهض بعبء، هاته المسؤولية القومية مجامع لغوية أسّست للتحقيق الغرض المنشود، وكان منها.

على سبيل التمثيل لا الحصر . مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والذي أسّسه الملك فؤاد الأول، وبدأ عمله سنة 1934، وضمّ حين تأسيسه أعلامًا من خير علماء العربية.

وكان من جملة ما عالج المجمع قضية القياس في اللغة، فأصدر فيها قرارات سديدة يصحّ أن تعدّ بعثًا لحركة القياس بعد سبات طويل، وكان الغرض من تجويز القياس اللغوي زيادة الثروة اللغوية، وتطويعها لمطالب الحياة.

## أَوَلاً: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: نشأة ومسيرة:

### 1/ تعريف المجمع:

**أ/لغة:**

اِسم مكان من الفعل "جَمَعَ" ويُقَالُ فِي اللّغَة: جَمَعَ: جَمْعُ الشَّيء عن تعريفه يَجْمَعُهُ وجَمْعًا وأَجْمَعَهُ فاجْتَمع واجْمَعَ، والجَمْعُ اسم لجَمَاعَة النَّاس. والجَمْعُ مصدرٌ. قولك: جمعت الشّيء. والجمع: المجتمعون، وجَمْعَهُ جُمُوعٌ. والجَمَاعَةٌ والجَمِيعُ والمجْمَعُ والمجْمَعَة: كالجَمع، وقد استعملوا ذلك في غير الناس، قالوا جَمَاعَةُ الشّجَر.وَجَمَاعَةُ النَّبات.[1] والمجْمَعُ: مَوْضِعُ الاجْتِمَاعِ والمجْتَمِعُون. والملتقَى ومنه، مَجْمَعُ البَحْرَينِ وهو مُؤَسَّسَة للنُّهوض باللغة، أو العلوم، أو الفنون ونحوها. (ج) مَجَامِعُ. (مُحْدَثَةٌ).(ٱلْمَجْمَعَةُ): مَكَانُ ٱلْاِجْتِمَاعِ (ج) مَجَامِعُ[2].

**ب/اِصْطِلَاحًا:**

يعرفه صالح بلعيد بقوله: "المجمع عبارة عن مؤسسة لغوية علمية، تقوم بخدمة قضايا اللغة، وبها جماعة من العلماء في مختلف التخصصات، للنظر في ترقية اللغة في العلوم والآداب ومختلف الفنون، يركزون هؤلاء اهتماماتهم وأبحاثهم على الجانب اللغوي والعلمي، وما تجل أن تكون عليه اللغة بناء على التراث العربي والعالمي وتزويدها بالمصطلحات العلمية الحديثة لقضايا العصر". [3]

### 2/ التعريف بمجمع اللغة العربية القاهرة في مصر:

أنشئ مجمع اللغة العربية في القاهرة بعد محاولات سابقة لم يكتب لها النجاح بدأها الشيخ محمد (ت 1905م) والعالم اللغوي الشَّنقيطيّ سنة 1892م، وقد صدر مرسوم إنشائه في ديسمبر سنة 1932م، وجعله تابعًا لوزارة المعارف العمومية (التربية والتعليم الآن)[4].

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، 20/9، مادة (ج م ع).

[2] إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، 141/1.

[3] جيلالي بوترفاس، تيسير النحو العربي في منظور المجامع اللّغوية العربية، (المجمع اللغوي السوري نموذجا)، مذكرة ماجستير، أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2014، ص:98.

[4] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى المجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص:12.

وقد حالت الحرب العالمية الثانية سنة 1939م دون إشراك الأعضاء العاملين من الأجانب في مؤتمرات المجمع، فأُعيد النظر سنة 1940م في بعض أحكام المرسوم الصادرة بإنشائه، حتى يُؤلف المجمع من أعضاء عاملين لا يقلّ عددهم عن أربعة وعشرين، ولا يزيد على ثلاثين عضوًا عاملًا، يُختارون من بين العلماء المعروفين بتحرّيهم في اللّغة وآدابها وعلومها، ويجوز أن يكون عدد منهم لا يزيد على ثلثهم من العلماء غير المصريين[1].

وفي اليوم الثلاثين من يناير سنة 1934م، انعقدت أول جلسة لأعضاء المجمع مستهلّين بذلك دورتهم المجمعية الأولى حين أخذوا في وضع لائحته، وتكوين لجانه، واستكمال أجهزته الفنية والإدارية، وكلّ ما يُهيئ للمجمع أداء رسالته المبتغاة. ومن ذلك وضع ثلاثة وعشرين قرارًا في مقدمتها قرار الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم؛ وهو قرار كان له أبعد الأثر في تذليل عقبة كبيرة في وضع المصطلحات العلمية[2].

ومثل ذلك أيضًا قرارات التعريب، والألفاظ المولّدة، وفي التصريف، حين يمكن العربية من أن تصبح مرنة في التعبير عن لغة العلم والمعرفة والحياة. وسرعان ما أخذت لجانه الأولى تضع عشرات الأسماء لمصطلحات علمية وفنية، وأيضًا لمسميات حديثة في شؤون الحياة والحضارة[3].

ومضى المجمع في أعماله اللغوية والأدبية والعلمية، وأخذ ينمو نموًا مطردًا بفضل أعضائه الذين أسسوه ومن خلفوهم، وواصل المجمع دوراته ومنجزاته في مختلف المجالات بأعضائه وخبراته ومحرريه في لجانه ومجلسه ومؤتمره، وزيد عن عدد أعضائه إلى أن حل شهر مارس سنة 1982م ،[4] حين صدر قانون بإعادة تنظيم مجمع اللغة العربية نصّ فيه على أن مجمع اللغة العربية هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، لها استقلال مالي وإداري، وتتبع وزارة التعليم ومقرها مدينة القاهرة. وجاء فيه أغراض المجمع المذكورة في مرسوم إنشائه نفسها. ونصّ على أن له مجلسًا ومؤتمرًا ومكتبًا، وأن

[1] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص:13.

[2] جيلالي بوترفاس: تيسير النحو العربي في منظور المجامع اللغوية العربية (المجمع اللغوي السوري نموذجًا)، ص:99.

[3] مر ن، ص: 100،99.

[4] مر. ن، ص: 100.

المجلس يتألف من أربعين عضوًا على الأكثر من المصريين بينما يتألف مؤتمره من أعضاء المجلس، وعدده لا يتجاوز العشرين من غير المصريين. [1]

**3/ رئاسة المجمع:** [2]

1- محمد توفيق رفعت (1934-1944).

2- أحمد لطفي السيد (1945-1963).

3- الدكتور طه حسين (1963-1973).

4- الدكتور إبراهيم مدكور (1974-1955).

5- الدكتور شوقي ضيف (1996-2005).

6- الدكتور محمود حافظ (2005-2011).

ورئاسة المجمع كانت بإشراف الدكتور حسن محمود عبد اللطيف الشافعي منذ فبراير 2012، وأعيد انتخابه للمرة الثانية بالأصوات والتزكية سنة 2016م، ثم تولى رئاسة المجمع الدكتور جابر عصفور سنة 2020إلى 2022.

**4/ أهدافه:**

سعى مجمع اللغة العربية بالقاهرة – شأنه شأن سائر المجامع اللغوية العربية – إلى النهوض باللغة العربية، وجعلها مواكبة لتطورات العصر، وقد ضُبطت أهدافه بدقة ضمن مرسوم إنشائه، ضمن المادة الثانية منه، وحدّدت في الآتي:[3]

[1] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص: 14.

[2] جيلالي بوترفاس: تيسير النحو العربي في منظور المجامع اللغوية العربية، (المجمع اللغوي السوري نموذجًا)، ص: 87.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح: مساهمة المجامع اللغوية العربية في ترقية اللغة العربية وتجديد محتواها وتوسيع آفاقها، ص: 13.

– أن يحافظ على سلامة اللغة العربية وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقديمها ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر، وذلك بأن يحدّد في معاجم أو تفاسير خاصة، أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغي استعماله، أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب.

–أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية، وأن ينشر أبحاثًا دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغيّر مدلولاتها.

– أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر، وغيرها من البلاد العربية.

–أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية، مما يعهد إليه فيه بقرارات من وزير المعارف العمومية.

## 5/ أهم أعمال المجمع وإنتاجه:

قام المجمع بأعمال عظيمة اشتهر بها خلال تاريخه، ومن أهم هذه الأعمال:[1]

- اشتهر المجمع بصفة خاصة بأعماله في ميدان المصطلحات وصناعة المعاجم، كما هو معروف: كبير ووسيط ووجيز؛ فأنجز الوجيز والوسيط، وانتهى العمل في 1960م وكان عملًا جيدًا، ووصل المجمع إلى حرف الذال في 2006م في المعجم الكبير. وكان المعجم الوسيط أول معجم ضمّ إليه ألفاظ هذا العصر المولدة والمعرّبة من تلك التي يتداولها الناس في استعمالهم الكتابي والشفاهي بالفصحى.
- يسهم المجمع في إحياء التراث مساهمة كبيرة وخاصة في التراث اللغوي وحقّق ونشر عددًا من أمهات الكتب اللغوية، كديوان الأدب للفارابي.
- اهتم المجمع منذ نشأته أيضًا بمشاكل تعليم اللغة العربية وخاصة من جانب التيسير لتعليمها كتيسير النحو في تعليم النشء الصغير.

[1] عبد الرحمن من الحاج صالح: مساهمة المجامع اللغوية العربية في ترقية اللغة العربية وتحديد محتواها وتوسيع آفاقها، ص: 15.

- اهتم أيضًا بتيسير الكتابة العربية. وكل هذا معروف عند أكثر المثقفين العرب.

## 6/ ملامح التشابه بين منهج النحو الكوفي ومنهج مجمع اللغة العربية

### 6-1- في تيسير النحو وجهوده في ذلك:

يتصف النحو الكوفي – على ما ذكرناه في الفصل الأول – بخاصية مميزة هي التوسع في أصول النحو عمومًا، وعدم التشدد في بناء أحكامه، ما جعله أيسر من المذهب البصري في خياراته التي يفتحها أمام المتكلم بتجويز كثير من القواعد والأحكام التي منعها البصريون، أو خصوها بالضرورة الشعرية.

وسعيًا من مجمع اللغة العربية إلى تيسير النحو على مستعملي العربية حديثًا، جاء منهجه في إصدار الأحكام أقرب إلى منهج الكوفيين من حيث خصائصه العامة.

### 6-2- في وضع القواعد:

في سبيل تحقيق أحد أهم أهدافه وهو " تيسير النحو العربي"، أصدر المجمع «قرارات تتعلق بالقواعد والضوابط الحافظة للغة العربية، فأقرّ شيئًا ممّا كان ممنوعًا منه، وتخفّف من شروط كانت تقيدّ المسألة، وفتح أبوابًا من القياس كانت موصدة.»[1]

وهذا يشير إلى أن الملمح العام الذي يميّز منهج المجمع هو" اللّين والاتساع" في الأحكام شأنه شأن النحو الكوفي.

ويمكن إيجاز أبرز الأسس التي قامت عليها قرارات المجمع فيما يلي:

#### أ/ التوسع في مصادر السماع، والاعتداد بالقليل منه في إقرار الأحكام النحوية:

لما كان بناء الأحكام النحوية لابدّ له من أصل نحوي يستند إليه؛ فقد أولى المجمع عناية

[1] خالد العصيمي: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التّدميريّة، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص:263.

بالاستشهاد بمصادر السماع على تعدّدها في إثبات أحكامه التيسيرية من قرآن وقراءات قرآنية، وحديث نبوي شريف، وكلام العرب، بل إنّه توسّع وأجاز الاحتجاج بكلام المحدَثين.

وهو في هذا المسلك يقترب من النحو الكوفي في اِتساعه في مصادر السماع، لاسيما في الاستشمار بالقراءات القرآنية، التي شكلّت مصدرًا أساسًا من مصادر الاستشهاد في النحو الكوفي، على عكس النحو البصري الذي أقلّ من الاستشهاد بها.[1]

ومثله الاستشهاد بكلام؛ حيث أخذ المجمع بكل كلام العرب المسموع، ولم يقتصر على ما حدّده البصريون من قبائل، بل أخذ حتى بمسموع الكوفيين الذي طعن البصريون من قبائل، بل أخذ حتى بمسموع الكوفيين الذي طعن البصريون في صحّته.

ولعل الجديد في منهج مجمع اللغة العربية هو إقرار الاستشهاد بالحديث النبوي بشروط[2]، وهو ما أغفله جمهور النحويين المتقدمين عمومًا.

ومن ملامح تجديد المجمع في السماع أخذ بكلام المحدثين؛ حيث جاء في قرار: «يُقبل السماع من المحدثين بشرط أن يدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها .»[3]

ولعلّ في هذا الاتساع الذي سلكه المجمع توافقًا مع المذهب الكوفي الذي أجاز أعلامه الأخذ بلغات العرب الذين سكنوا أطراف الحواضر في بغداد والكوفة [4]، والذين عدّهم البصريون " مُحْدَثين" لا يصحّ الأخذ عنهم.

وممّا شابه فيه منهجُ المجمع منهجَ الكوفيين هو أخذه بالمسموع القليل؛ حيث «بنى المجمع

[1] ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 377.

[2] ينظر: ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص:21.

[3] محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزّي: مجموعة القرارات العلمية، ص:09.

[4] ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة منهجها في دراسة اللغة والنحو:379.

بعض قراراته على مسموع يعدّ قليلاً، من ذلك إقراره حكاية إعراب الأعلام الجغرافية التي جاءت على صيغة المثنى في حالتها التي اشتهرت بها، وبالبحث لم يوجد إلاّ كلمة واحدة جاءت محكية على صيغة المثنى بالياء و النون».[1]

وهو في هذا يماثل منهج الكوفيين في أخذهم حتى بالمثال الواحد في بناء الحكم النحوي، على نحو ما ذكرناه ضمن الخصائص المنهجية للنحو الكوفي.

**ب/ الاعتداد بالقياس، وعدم اشتراط الكثرة في المقيس عليه:**

أقرّ المجمع اعتماد القياس في إصدار قراراته التيسيرية حيث نصّ على الآتي: « يؤخذ مبدأ القياس في اللغة على نحو ما أقرّه المجمع سلفًا من قواعد، ويجوز الاجتهاد فيها متى توافرت شروطه.»[2]

وقد بنى المجمع قرارات كثيرة على قبول القياس في صيغ وتراكيب أوقفها النحاة المتقدمون على السماع، أو ممّا وقع فيها الخلاف، فأصدر ما يقارب تِسعين قرارًا ذهب فيها المجمع إلى مدّ القياس[3].

والقياس الذي اعتمده المجمع لا يشترط الكثرة في المقيس عليه، وهو الشرط الذي يأخذ به الكوفيون في قياساتهم.

**7/ جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تيسير النحو:**

تعد جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تيسير النحو من أهم الجهود المجمعية في الوطن العربي، وذلك بشهادة المختصين، وفي مقدمتهم الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح.[1]

---

[1] خالد العصيمي: القرارات النّحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 665.

[2] محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترّزي: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1984، ص: 08.

[3] ينظر: خالد العصيمي: القرارات النّحوية والتصّريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 663، 664.

من بين القرارات التي اتخذها المجمع في سبيل تيسير النحو التعليمي نورد[2]:

أ . يبقَى التقسيم القديم للكلمة؛ وهو أنّها اسم أو فعل أو حرف، ويتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف في كتب النّحو.

ب . يستغنى عن الصيّغ المألُوفَة في إعرَاب المبنيّات، وَفي إِعرابِ الاسم الذي تُقَدّرُ عليه الحركاتُ، فيقالُ إعرابِ: "مَنْ" في قولكَ: "جاءَ من أكرمني" "مَنْ" اسمٌ مَوصولٌ مَبنيٌ مُسنَدٌ إليه مَحَلُّهُ الرّفْعُ. وفي نَحوِ "جَاءَ الفَتَى والقاضِي" اسمان مُسنَدٌ إليهمَا مَحَلُّهما الرّفعُ.

ت . يُستغنَى عَنْ الصيَّغ المألُوفَّةِ في الدَّلالَةِ على العلامات التي تَنوبُ عَنْ الحركة الأصليّة. ففي نحو "جاء الزيدَانِ" يُقالُ: "الزّيْدانِ" مُسندٌ إليه مَرفوعٌ بالواو. وفي "مَرَرْتُ بأَحمد" مجرورٌ بِالفتحة وَهَكذا.

ج . يُقتصر على ألقاب الإعراب، ولا يكلَّف النّاشئ بيان حركة المبنيَّ أو سكونه سواءٌ أكانَ لَه محل أمْ لم يَكُنْ.

د . يُسمَى رُكْنَا الجملة بالمسند إليه والمسند، كَمَا اختارَ عُلَماءُ البيان.

و . يَجبُ إرشَادُ المبتدئين إلى أَنَّ المتعلّقَ العَامَّ للظروفِ وَالجارِّ والمجرورِ في نحو: "زيدٌ في الدّارِ" و "زَيدٌ عِندَكَ" محذُوفٌ.

هـ .كُلّ مَا ذُكر في الجملةِ غيرَ المسندِ إليه وَالمسند فَهوَ تكْملَةٌ منصوبٌ على اختلاف علامات النّصب، إلاَّ إذا كان مُضَافًا إليه أو مسبوقاً بحرف جرٍّ من التّوابع.

ي . يُستبقى اسمُ " المفعولُ به " للتكملة الّدالّة على مَا وقع عليهِ الفعلُ، وَيُقالُ عندَ إعرابَهَا إنّما مَفعولٌ بهِ تكملةٌ، أمّا بقيةُ التّكملات من المفاعيل الأخرى وَالحال والتمييز والمستثنى فيكتفى فيها

---

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: مساهمة المجامع اللغوية العربية في ترقية اللغة العربية وتجديد محتوها وتوسيع آفاقها، ص: 14، 15.

[2] ينظر: ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 254.

بذكرِ أغراضها إجمالاً، مَعَ وثجوب ذكرِ اللّفظِ المكمّلَةِ لهُ.

و أمّا مظاهر تيسير النحو عامة، فيمكن إيجازها في :[1]

أ . التخفف من شرط أو قيد أوجبه العلماء أو أكثرهم، كالتخفف من قيد عدم كون اسم الفاعل العامل موصوفًا قبل العمل، فأجاز أن يقال: هذا ضاربٌ عاقل زيدًا.

وكذا التخفف من شرط كون الفعل تامًا في صياغة أفعل التفضيل.

ب . إجازة ما منعه العلماء المتقدمون سواء كانوا كلهم أم بعضهم؛ توسعة على المتكلمين و الباحثين، كإجازة تخريج قولهم: إن موقفك لا ولن يغير رأيي، على أنه من باب التنازع مع تطبيق تلك القاعدة على الحروف توسعاً فيها، وكذا إجازة المجمع النسب إلى المثنى على لفظة كقولهم: أذيناني، في النسب إلى الأذنين.

ج . ومن مظاهر تيسير النحو جعل بعض الصيغ قياسية بعد أن كانت موقوفة على السماع، كإجازة القياس على صيغة فعيل لإفادة المبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي كصديق وفخير.

**ثانيًا: اختيارات المجمع الآراء المتفق عليها بين جمهور الكوفيين:**

اعترافًا من أعضاء المجمع بسير آراء الكوفيين عمومًا، فقد أخذُوا بها في سبيل تيسر مسائل نحوية عديدة منعها البصريون، بخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن النحو البصري هو الأكثرْ انتشَارًا في الوطن العربي حَديثًا، والأكثر اعتمادًا ضمن المناهج التعليمية للنحو العربي.

وقد أحصى الأستاذ "خالد العصيمي" المسائل التي أحذ فيها المجمع بأراء، الكوفيين فوجدها أربع عشرة مسألة، في مقابل أخذ برأي البصريين في مسألتين اثنتين فقط، وأرجع سبب

[1] ينظر: خالد العصيمي: القرارات النّحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 740.

ذلك إلى أحد أمرين: أن النّحو الكوفي أسهل إعرابًا وأقل تَقديرًا، وأن في آراءه تخفيفًا من شروط، وفَكًّا مِنْ قيودٍ التزم به النحو البصري.[1]

ومن جملة الآراء الكوفية المتفق عليها بين أكثر أعلامه، والتي أخذ بها المجمع نورد: جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، جواز العطف على الضمير المرفوع دون توكيده، إعراب المبتدأ المرفوع بعد "إذا" الشرطية و "إن" الشرطية مبتدأ.

**المسألة الأولى: جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارّ:**

أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته التاسعة والخمسين قَرارًا جَاء فِيه: "يجوز العطف دونَ فاصل، أو ضمير مُنفصل على الضمائر المستترة و المتصلة المرفوعة و المجرورة"[2]

ويتضمن القرار مسألتين هما: العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، والعطف على الضمائر المرفوعة دون توكيد، أو نحوه.

و كلتهما مسألة خلافية بين البصريين و الكوفيين، اختار المجمع فيها رأي الكوفيين.

فأما مسألة العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارّ، فمذهب البصريين هو الجمع، إلاّ بإعادة الجارّ أي أنهم لا يجيزون قول: مررت بك، وزيدٍ، على اعتبار "زيدٍ" معطوف على الضمير المجرور "الكاف" في "بك"، بل يوجبون تكرار الجارّ، أي إن القول الممنوع على مذهب البصريين جائز على مذهبهم، فيصح لك أن تقول: مررت بك وزيدٍ، دون تكرار الجارّ. [3]

[1] خالد العصيمي: القرارات النحوية والتّصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص:278.

[2] ينظر: خالد العصيمي: القرارات النحوية والتّصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص715.

[3] ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 34/2.

**1/– شواهد الكوفيين:**[1]

احتج الكوفيين على صحة مذهبهم بشواهد من السماع، من ذلك:

قراءة قوله تعالى: {واتَّقُوا اللَّه الذي تَساءَلُونَ بهِ والأرحام} [النساء/1] بجرّ لفظ الأرحام، على أنه معطوف على الضمير المجرور الهاء في "به"، وهي قراءة حمزة – أحد القرّاء السبعة – وآخرون.

**2/– شواهد شعرية:**

**من ذلك قول الشاعر:**

فاليَومَ قربَّت تهجونَا وتشتمنَا * فاذهب، فما بك والأيّام من عجب

والشاهد قوله: بك والأيام، حيث عطف الاسم المجرور "الأيام" على الضمير المجرور الكاف في "بك" من غير إعادة الجارّ ومثله.

قول الشاعر:

تعلُقُ في مثل السَّواري سُيوفًنا *** و ما بَينَها و الكَعبِ غوطٌ نَفانِفُ

والشاهد قوله: بينَما والكعب؛ حيثُ عُطِفَ الاسم المجرور " الكعب" على الضمير المجرور "الهاء" في "بينها" من غَير إعادة الجارّ.

وللكوفيين في إثبات رأييهم شَواهِد كثيرة منَ السّماعْ، مَا يقوّى صحة مذهبِهم.

[1] ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 34/2، 35.

## 2/- رد البصريين على الكوفيين:[1]

تَمسّكًا من البصريين في حكمهم من المسألة تأوّلوُا شَواهدْ الكوفيين بما يُضعفْ مذهبهم من ذلك:

**أ- تأوّلوُا قراءة "به والأرحام" على وجهين:**

**الأول:** أن لفظ " الأرحام " مجرور بواو القسم، وليسَت الواو حرف عطفْ.

**الثاني:** أن لفظ "الأرحام" مجرور بحرف جرّ محذوف يفسّره المذكور، والتقدير: به وبالأرحام.

**ب- تأوّلوُا قول الشاعر:**

"بك والأيام": " بأنه لا حجة فيه بأنه مجرور عللا القَسَم، لا بالعطف على الكاف في "بك"

وأمَّا قول الشاعر: " وما بينَهما والكعب"، فذهب البصريون إلى أن "الكعب" مجرور على تقدير تكرار "بَينَ"، كأَنه قال: مَا بينها وبَينَ الكعب؛ فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها

وكذلك البصريون في كل شواهد الكوفيين، تأوّلوا لهَا بما يُصحّح مذهبهم، ويُقوي حكمهم في منع العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجارّ.

وإذا نظرنا في المسألة وجدنا أن رأي، الكوفيين أقوى لأنّ له مستندَا من السّماع، والسماع أقوى الأدلة، كما أن فيها توسعة على المتكلم في خياراته، ولعلّ هذا التيسير هو ما جعل أعضاء المجمع يختارون مذهب الكوفيين في مسألة دون البصريين.

**المسألة الثانية: جواز العطف على الضمير المرفوع في اختيار الكلام:**

أجاز المجمع أحذًا برأي الكوفيين عطف اسم ظاهر على ضمير مرفوع سواء أكان متصلاً، أم مستترًا، وجاء ذلك في قراره الذي ذُكِرَ في المسألة الأولى.

[1] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 43/2.

وأصل مسألة العطف على الضمير المرفوع أنها خلافية بين البصريين والكوفيين، حيث ذهب الكوفيين إلى "أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو: قمتُ وزيدٌ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلاّ على قبح في ضرورة الشعر، في حين أجمعو على أنه إذا كان هناك توكيد، أو فصل، فإنه يجوز مَعَهُ العَطف مِن غَير قبح".[1]

**1/- شواهد الكوفيين في المسألة:**

احتجّ الكوفيين على صِحة مذهبِهم بِشواهد من السماع، بوروده في كتاب اللّه وكلام العرب[2].

**أ- من القرآن:**

قوله تعالى: {ذُو مِرَّةٍ فاستوى، وهو بالأفق الأعْلَى} [النجم 7/6]، فعطف "هو" على الضمير المرفوع المستمر في "استوى" والمعنى: استوى جبريل ومحمد الأفق الأعلى، وهو مطلع الشمس.

**ب- من الشعر: قول الشاعر:**

قُلْتُ إذْ أقبلَتْ ونُهْرٌ تُهادى *** كيعاجِ المِلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

فعطف: نَهر" على الضمير المرفوع في "أقبلَتْ" دون توكيد.

**ومثله قول آخر:**

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةُ رَأيَهُ *** كما لَمْ يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِنَيالاَ

فعطف "أب" على الضمير المرفوع في "يكن" فدّل على جوازه.

[1] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 43/2

[2] مص. ن، 43/2، 44

## 2/-ردود البصريون على الكوفيين:[1]

تأوّل البصريون لشاهد الكوفيين بما يخرجها عند ظاهرها؛ حيث قالو: إن الواو في قوله تعالى:

[فاستوى وهو بالأفق الأعلى] هي "واو الحال"، لا واو العطف، «والمراد به جبريل وحده، استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق...»

وأمَّا شواهد الشعر فاعتبرها البصريون من «الشاذ الذي يأخذ به، ولا يُقاس عليه»، كما اعتبروا الشواهد شعرية، يُحمل فيها جواز العطف على الضمير المرفوع دون توكيد أو فصل على الضرورة الشعرية، وهو ما يجيزونه اختصَاصًا بالشعر.

وكما في مسألة العطف على الضمير المجرور، رجّح مجمع اللغة العربة بالقاهرة رأي الكوفيين في جواز العطف على الضمير المرفوع مستترًا كان أو متصلاً دون توكيد أو فصل، لما فيه من تيسير على متكلم العربية، بما لا يضطرّه إلى تكلّف مذهب البصريين.

**المسألة الثالثة: إعراب الاسم الواقع بعد "إذا" و "إن" الشرطيتين مبتدأً مرفوعًا:**

من أحوال "إنْ" و "إذا" تكونا شرطيتين، فإمَّا "إن" فتكون شرطية جازمة لفعلين، وأمَّا إذا فشرطية غير جازمة، وقد يليها "اسم" اختلف النحويون في إعرابه، فمذهب البصريين أن يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل بعده، ومذهب الكوفيين أن يعرب مبتدأ مرفوعًا.[2]

وقد صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة في هذه المسألة قراران: جاء في الأول: الأخذ برأي البصريين، رغم تبنيهم على ما في رأي الكوفيين من يُسْرٍ، وجاء في القرار الثاني: الإقرار

[1] ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 43/2، 44.

[2] ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 30/1، 106.

برأي الكوفيين والعدول عن رأي البصريين في المسألة.

وأمَّا القرار الأول فصدر في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة السابعة والثلاثين، وجاء فيه:

«ذهب المجمع إلى إن الاسم المرفوع بعد إن الشرطية يكون مرفوعًا بفعل مقدّر، أخذًا برأي البصريين في ذلك.»[1]

ثم عدّل المجمع قراره في دورته الثانية والخمسين بالأخذ برأي الكوفيين، جاء فيه: يجيء الاسم المرفوع بعد إن الشرطية أحيانًا في نصوص كثيرة في القرآن والشعر، وللنحاة في إعرابه رأيان:

أ- رأي البصريين وهو أن الاسم فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور.

ب- ورأي الأخفش والكوفيين أنه مبتدأ. [2]

## 1/- آراء القدماء في المسألة:

وأمَا «إنْ" و "إذا" الشرطيتان فالأصل أن يليها الفعل، نحو قوله تعالى: {إذا زُلْزِلَتِ الأرْضُ زِلْزَالَهَا...} [الزلزلة/1] وقوله تعالى: {إن تَنْصُرُوُا اللّه يَنْصُرُكُمْ} [إبراهيم/7]. قوله تعالى: {إنْ يَشأْ يُذْهِبْكُمْ} [محمد/7].

وقد وردتْ شَواهدْ من السماع وقع اسم مرفوع بعد "إذا وإنْ"، من ذلك قوله: {وإنْ أحدٌ من المشركين اسْتَجَارَكَ فأجِرْهُ} [التوبة/06]

واختلف النحويون في إعراب هذا الاسم على ثلاثة أقوال:

[1] محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية خلال خمسين عامًا، ص153.

[2] خالد العصيمي: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة عربية بالقاهرة، ص99.

**الأول:** يعرب الاسم المرفوع فاعلاً لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده، وتقديره في الآية: إن استجارك أحدٌ استجارك، فأجره وهذا قول سبويه وجمهور البصريين، قال سيبويه: «واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد "إنْ" ولا يرتفع إلاَّ لفعل، لأنَّ إنْ من الحروف التي يُبْنى عليها الفعل.»[1]

**الثاني:** الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية يكون ارتفاعه بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وهذا رأي الفرّاء، وجماعة من الكوفيين، وإن كان ابن الأنباري قدْ نَسَبه إلى جمهور الكوفيين.[2]

**الثالث:** أنه مرفوع على الابتداء، وهو قول أبي الحسن الأخفش [3] وجماعة من الكوفيين، ومنهم الكسائي.[4]

## 2/- أسباب عدول المجمع عند رأي البصريين إلى الكوفيين والأخفش:

علل المجمع موافقته لرأي البصريين في قراره الأول إلى: شهره رأي البصريين وشيوعه، وأنه لا يتعارض ما اشترط من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدّر، على الرغم ممّا في رأيهم من تكلّف.[5]

وعلّل الأستاذ "خالد العصيمي" عدول المجمع عند رأي البصريين إلى رأي الكوفيين في القرار الثاني لأن فيه أخذًا بظاهر الكلام، وأن فيه استغناء عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام، وفيه تيسير على المتعلمين،[6] وتلك الغاية الأساسية من غايات المجمع.

---

[1] سيبويه: الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارُون، مكتبة النحانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988، 134/1، 263.

[2] ينظر: ابن الأنباري: الانصاف في مسائل الخلاف، 156/2.

[3] ينظر: مص. ن، ص. ن.

[4] ينظر: خالد العصيمي: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 96.

[5] ينظر: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية، ص:153.

[6] ينظر: خالد العصيمي: القرارات النحوية والتصريفية مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص98.

**المسألة الرابعة: الفصل بين المتضايفين بالعطف:**

المتضايفان اصطلاح يُقصَدُ بِه المضاف والمضاف إليه، وقد أجاز مجمع اللغة عربية بالقاهرة الفصل بَيْنهمَا بالعَطف، حَيثُ يجوز للمتكلم أنْ يَقول: صَوْمُ وقِيامُ رَمَضَانَ؛ حيثُ فصّل بين المضاف "صَوْمُ" والمضاف إليه "رمضان" بالمعطوف "قِيام" على تقدير: "صَومُ رمضَانَ، وقِيامُه".

وقد جاء في قرار المجمع: «يجري في الاستعمال الحديث قولهم مكان وموعد الحفلِ، ومدير ومُحرِّر المجمع، وغير ذلك ممَّا يجيء فيه الفصل بين المتضايفين بالعطف، وقد ورد من ذلك شواهد كثيرة في فصيح الكلام العربي، وترى اللّجنة ألاَّ حَرَجَ من هذا الاستعمال». [1]

**1/ حكم الفصل بين المتضايفين عند القدماء:**

تُعدّ مسألة الفصل بين المتضايفين من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين؛ وكان خلافها في ضرورة الشعر، وأمَّا في اختيار الكلام (النثر) فقد اتفق المذهبان على عدم جواز الفصل بين المتضايفين بأي فاصل لأنهما من المتلازمان في العربية.

وأما في ضرورة الشعر فقد ذهب البصريون إلى جواز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور فحسب، وتوسّع الكوفيين فزادوا عليهم جواز الفصل بينهما بالفاعل والمفعول به والقسم وحتى الفعل.[2]

وأما الفصل بين المتضايفين بالعطف في اختيار الكلام؛ فللقدماء فيه آراء:

**أ- رأي سيبويه (180 هـ)**: فيعدّ الفصل قبيحًا، ويجعله مخصوصًا بالضرورة،[3] وذلك مذهب جمهور البصريين.

[1] محمد شوقي أمين، و: إبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية. ص156.

[2] ينظر: تفصيل القول في المسألة: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 3/2، 10.

[3] ينظر: سيبويه، الكتاب، 180/1، 280/2.

**ب- رأي الفرّاء (207 هـ)**: وجوّز الفرّاء الفصل بين المتضايفين بالعطف، ويشترط فيه أن يكونَ المعطوف والمعطوف عليه مصطلحين؛ حيث يَقول: «وسعت أبا ثَروان العُكْليّ يقول: قَطَعَ اللّهُ الغدَاة يدَ ورجْلَ من قاله، "وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان، مثل: اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصف، أو ربع درهمٍ، وجئْتُكَ قَبْلَ أو بَعْدَ العَصر"، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان مثل الدار والغلام»[1]

وعلى هذا الفرّاء يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالعطف، بشرط أن يكون اللفظان يتصاحبان، وكان شرطه أن ينتمي اللفظان إلى حقل دلالي واحد. وأمّا إذا لم يكن اللفظان كذلك فلا يجوز الفصل.

وأمَا مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقد توسّع في القياس، وأجاز الفصل بين المتضايفين بالعطف مطلقًا دون قيد أو شرط.

## 2/- أقوال المحدثين في مسألة الفصل بين المتضايفين بالعطف:

عرضت مسألة الفصل بين المتضايفين بالعطف المجلس بالجلسة الثالثة والعشرين من الدورة التاسعة والأربعين، وكذلك على المؤتمر بالجلسة السابعة، وذلك بتقديم بحث في المسألة تقدّم به الأستاذ "محمد شوقي أمين"، تقصىّ فيه حكم المسألة عند النحاة، وفي الاستعمالات العربية، وخَلُص إلى إن فقهاء العربية فدرَّسوا هذه المسألة، ومثلوا لها بشواهد من فصيح العربية شعرها ونثرها وإن اختلفوا في التأويل والتوجيه.[2]

[1] الفرّاء: معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، (د.ت) ص:157.

[2] محمد شوقي أمين، و: إبراهيم الترزي، مجموعة القرارات العلمية، ص:157 [بالهامش].

كما قدّم الأستاذ "محمد حسن عبد العزيز" مذكرة في الموضوع ذاته، خَلُصَ فيها إلى استقباح الفصل على مذهب البصريين في الشعر ومعنه في النثر، يقيّد بعضه الجواز، وبعضهم لا يقيسونه، ونصَّ على ورود ذلك عن العرب.[1]

وبناء على بحثي الأستاذ بين الفاضلين قرّر المجمع انجازُهُ الفصل بين المتضايفين بالعطف دفعًا للحرج، وتخفيفًا على المتكلمين والكتاب. [2]

وعلى الرغم من إقرار المجمع لجواز الفصل؛ فقدْ ضعّفَ بعض المحدثين هذا التركيب، ومنهم إبراهيم السامرّائي؛ حيث زَامَنَ النحويين بالوضع، وطَعنَ في رواية الفرّاء، وادّعى صناعته للشاهد.[3]

وردّ عليه الأستاذ ياسين أبو الهيجاء بأن الفرّاء ثقة، ولا يجوز ردّ رواية الثقة.

وخلص بدوره إلى توسيغ الفصل بين المتضايفين تقوية لرأي الفرّاء، وتوسعة في القياس ما أجازه.

**المسألة الخامسة: إجازة قول: "أمين عام الجامعة"، وأضرابه من الأساليب.**

جاء في قرار المجمع: "شارع في اللغة العربية المعاصرة مثل قولهم: أمين عامِّ الجامعة، ومجلس محلّي بَنَها، و الوجه الفصيح أن يقال: الأمين عامّ للجامعة، والمجلس المحلي لِبنها."[4]

ويجيز المجمع هذا التعبير بتخريجه على أحد وجهين:[5]

**الأول:** أنه من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف، وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد أخذ المجمع برأي الكوفيين.

---

[1] محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية، ص157.

[2] ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص:54.

[3] مر. ن، ص56.

[4] محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية، ص:157.

[5] مر. ن، ص: ن

**الثاني:** أنه من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت وله شواهد في العربية ما ذكر المجمع، وإن كانت المسألة بدورها خلافية بين البصريين والكوفيين.

**1/- آراء القدماء في المسألة:**

فأما أنماط التركيب التي أجازها مجمع اللغة العربية فلم تذكر الكتب التراثية استعمالات مماثلة لها في النصوص الفصيحة، وأمَّا تخريج هذا الأسلوب أنه من باب إضافة الصفحة إلى الموصوف، أو أن فيه فصلاً بين المتضايفين بالنعت فللقدماء فيها آراء.

**أ- إضافة الموصوف إلى الصفة:**

هي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين جاء تفصيلها في كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف بعنوان: "هل تجوز إضافة اسم إلى اسم يوافقه في المعنى؟" [1]؛ حيث ذهب الكوفيين إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

وبنى الكوفيون حكمه على ثبوته في كلام اللّه وكلام العرب كثيرًا من ذلك قوله تعالى: {إنّ هذا لهو حقُّ اليَقين} [الواقعة/95]، واليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه؛ الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت، وهما بمعنى واحد.

ومثله قوله تعالى: {وَلَدَارُ الآخرة خيرٌ} [يوسف/109]،

وأمّا البصريون فمنعوا إضافة الصفة إلى الموصوف بحجّة أن «الإضافة يُراد بها التعريف. والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذا يستحيل إن يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب أن لا يجوز كما كان لفظهما متفقًا». [1]

[1] ينظر تفصيلها: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 11/2، 12.

وقد تأول البصريون شواهد الكوفيين بحملها على أن فيها حذفًا للمضاف إليه، وإقامه صفته مقامه، فخرّجوا قوله تعالى: [حق اليقين] على تقدير: حقُّ الأمرِ اليقينِ، ودار الآخرة على: دار الساعة الآخرة، وصلاة الأولى؛ على: صلاةُ ساعة الأولى، ومسجدُ الجامع، وعلى: مسجدُ الموضعِ الجامعِ، وبقلة الحمقاء، على: بقلة الحبّة الحمقاء.[2]

وقد توسّع الزمخشري في المسألة فذهب إلى منع إضافة الموصوف إلى الصفة، ومنع إضافة الموصوف، وعلّل ذلك ابن الحاجب أن امتناع إضافة الموصوف إلى الصفة يؤدّي إلى إضافة الشيء إلى نفسه، وهو مذهب البصريين، وأمَّا علّة منع إضافة الصفة إلى الموصوف فلأنه يخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة، وخروج متبوعها عن أن يكون متبوعًا؛ ولأنه يؤدي بدوره إلى إضافة الشيء إلى نفسه.[3]

واستمر الخلاف النحويين؛ فمنهم من اختار مذهب البصريين ومنهم من اختار رأي الكوفيين من ذلك ابن الطراوة، والسهيلي، وابن مالك.[4]

ب/- الفصل بين المتضايفين بالنّعت:

أصل المسألة خلاف بين البصريين و الكوفيين، وإن كانوا قد منعوا الفصل بين المتضايفين باختيار الكلام، وأجازوا الفصل في ضرورة الشعر[5]، وقد عرضنا لهذه المسألة في مسألة سابقة من هذا الفصل.

---

[1] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 12/2.

[2] مص. ن، ص. ن.

[3] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصّل، تح: موسى نباي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، (د.ط)، (د.س)، 414/1، 415.

[4] ينظر: ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة عربية بالقاهرة، ص:61.

[5] ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 3/2، 10

وفي تخريج المجمع للمسألة اختيارِ رأي الكوفيين في المسألة الأولى، وتوسّع في التخريج الثاني بإجازة الفصل بين المتضايفين في اختيار الكلام على غير ما ذهب إليه الفريقان من البصريين والكوفيين.

2/- آراء المحدثين في المسألة:

ناقش أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة إجازة قولهم: "أمين عام الجامعة" بالجلسة الثالثة والعشرين من الدورة التاسعة والأربعين، وكذلك على مؤتمره بالجلسة السابعة من الدورة التاسعة والأربعين، ورأى المؤتمر ردّ الموضوع إلى اللجنة.[1]

وجاء النقاش بعد بحثٍ قدّمه أحد أعضاء المجمع وهو "محمد شوقي أمين" في إضافة الموصوف إلى صفته وناقش المسألة على مذهب البصريين والكوفيين، كما ذكرناها سابقًا.

وفي الموضوع نفسه قدّم الأستاذ "شوقي ضيف" بحثًا وجّهَ فيه هاته التعبيرات خلاف ما وجهّها الأستاذ "محمد شوقي أمين"، وحملها على الفصل بين المتضايفين بالنعت.

وبعد النقاش قبل المجمع ذلك التعبير وأمثاله من مثل قول: "أمين عام الجامعة"، وقبل تخريجي الأستاذين معًا.

**ثالثا: اختيارات المجمع من الآراء الانفرادية لنحاة الكوفة:**

لم يقف مجمع اللغة العربية في صياغة قراراته التيسيرية على ما اتفق عليه جمهور النحويين عامة، أو جمهور البصريين أو الكوفيين فحسب، بل كان يأخذ برأي النحوي الواحد الذي يخالف غيره من الجمهور، ولم يكن يتبنى مذهبًا نحويًا محدّدًا، بل يختار ما يناسبه تطلعاته في التيسير،

[1] ينظر: محمد شوقي أمين، و: إبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية، ص:157.
و: ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص:61-62.

بخاصة إذا كان صاحب الرأي يمتاز بالدّقة والضبط والتحري، وكان لرأيه أساس يستنده من سماع أو قياس.

ولذلك صدرت قرارات كثيرة ارتضاها المجمع أخذًا برأي فرد من النحاة مثل: سيبويه، والأخفش والمبرد من البصريين، أو آراء أفراد كوفيين، لاسيما الكسائي، والفراء، وثعلب.

ونخصص هذا المبحث لعرض الآراء التيسيرية التي أصدرها المجمع استنادًا إلى آراء أفراد كوفيين، وعلى رأسهم الكسائي، والفرّاء.

**المسألة السادسة:** إضافة حيث إلى الاسم المفرد

توسّع المجمع في أحكام "حيث"، وأجاز إضافتها إلى المفرد، أخذ برأي الكسائي الذي جعل ذلك قياسًا؛ حيث جاء في قرار المجمع:

« يأنس بعض المحدثين بمثل قولهم: الكتاب رخيص من حيث الثمن ، والمعتمد في القواعد إضافة "حيث" إلى الجمل اسمية وفعلية، واللجنة ترى إجازة إضافتها إلى الاسم المفرد، وجرّه بعدها قياسًا في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية، وأخذًا برأي الكسائي، وما احتج به من الشعر...، وعلى ذلك فإضافة "حيث" إلى المفرد بَعدَها سائغةٌ قياسًا واستعمالا. »[1]

## 1/ . حكم "حيث" عند جمهور النحويين:

الأصل في "حيث" أنها ظرف مكان باتفاق، وذهب الأخفش إلى القول بأنها قد ترد للزمان والغالبُ كونُها في محلّ نصب على الظرفية، أو خفض بمن [2].

ومن أحكام "حيث" أنها تلزم الإضافة إلى جملة، سواء أكانت اسمية أم فعلية، وإضافتها

[1] محمد شوقي أمين، و: إبراهيم الترزي، مجموعة القرارات العلمّية، ص: 161.

[2] ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1/ 151.

إلى الفعلية أكثر[1].

فمن إضافتها إلى الجملة الفعلية قوله تعالى: {فأتوهنّ من حيثُ أمركم اللّه} [البقرة/222].

ومن إضافتها إلى الجملة الإسمية نحو: اجلس حيث أخوك جالس، والجملتان "أمركم اللّه" و"أخوك جالس" في محل جرّ مضاف إلى "حيث".

وإذا جاء بعدها اسم مفردٌ كان في تقدير مبتدأ خبره محذوف تقديره "كائن أو موجود"، وقدّرت الجملة الاسمية على أنها في محلّ جرّ مضاف إليه.

وذكر ابن هشام أنه يَبْدُر إضافتها إلى اِسم مفرد، كقول الشاعر:

ونَطْعَنُهم حتى الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهم *** بيض الحواضي، حيث لَيِّ العمائمِ

ففي قوله: حيث لَيِّ العمائِم؛ أضيفت "حيث" إلى "لَيِّ"، وهذا ممنوع عند جمهور النحويين ــ لاسيما البصريين ــ ، غير أن "الكسائي" الكوفي يجيز القياس عليه[2]، ما يعني إجازته إضافة "حيث" إلى اسم مفرد مطلقًا.

وبهذا أخذ المجمع في إجازة هذا الحكم في العربية الحديثة.

**2/ . آراء المحدثين في مسألة إضافة "حيث" إلى المفرد:**

أحال المجمع بحث المسألة إلى الأستاذ "شوقي ضيف"، الذي قدّم مذكرة إلى لجنة المجمع بعنوان "إضافة حيث إلى الاسم المفرد"، خلص فيه إلى جواز إضافتها إلى الاسم المفرد أخذًا برأي الكسائي (189هـ)[3]، وبرأيه اخذ أعضاء المجمع، وأجازوا هذا الاستعمال الحديث في "حيث"

[1] ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. 1/ 151.

[2] مص. ن، 152/1.

[3] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 44.

**المسألة السابعة: إعمال اسم الفاعل كونه موصوفًا قبل العمل:**

أقرّ مجمع اللغة العربية أنّ: "اسم الفاعل يعمل عمل فعله مطلقا أخذا برأي الكوفيين وبعض البصريين"[1]

وقد ذكر العلماء لإعمال اسم الفاعل المجرد من "أل" أربعة شروط، واختلفوا بينهم فيها، ومن هذه الشروط:" ألا يكون موصوفا قبل العمل".

ومن الذين أخذوا بهذا الشرط: الفراء وابن عصفور وابن مالك وابن أبي الربيع وابن الناظم، وأبو حيان...وغيرهم؛ فلا يجوز مثلا أن يقال: هذا ضارب عاقل زيدًا.

فعلة وضع هذا الشرط هو أنّ الوصف من خصائص الأسماء إذ الأفعال والحروف لا توصف، فانتفى لأجلها مشابهة الفعل فلم يعمل. ومن المخالفين لهذا الشرط الكسائي وجمهور الكوفيين الذين أجازوا إعمال اسم الفاعل وإن كان معموله متأخرا عن الوصف، وحجتهم في ذلك .

قول الشاعر:[2]

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رجَعَت *** ذكَرْت سُلَيمى في الخَليطِ المزايل

فاسم الفاعل هنا (فاقد) وهو موصوف، وُصف بـ(خطباء)، ثم جيء بالمعمول وهو (فَرْخَين)

**وقد جعلوا للبيت تخريجين:**

**الأول:** أنّ (فرخين) منصوبة بـ(رجعت) وأصلها (رجَعَت على فَرْخين)، فأُسقط حرف الجر، ونصب الاسم بالفعل (رجعت).

[1] خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللّغة العربية بالقاهرة، ص: 199، 202.

[2] مر ن، ص 202

**الثاني:** أنّ (فرخين) منصوبة بفعل محذوف تقديره (فَقَدت) دل عليه اسم الفاعل الموصوف.

ويرى المجمع إجازة إعمال اسم الفاعل عمل فعله مطلقا دون شروط، واعتمد عبد الرحمن السيد في إجازة ذلك إلى تقييد عمل اسم الفاعل لمشابهته بالفعل، فاسم الفاعل يعمل، لأنّه جاء في اللّغة عاملا.[1]

**المسألة الثامنة: إعمال اسم الفاعل وهو دال على المضي:**

خالف جمهور من النّحاة غيرهم في جواز إعمال اسم الفاعل، ولو كان دالا على المضي على رأسهم الكسائي وهشام وابن مضاء[2]، وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعيه بالوَصيد﴾ [الكهف/18] "فباسط" اسم فاعل، وعمل في "ذراعيه" النّصب. ولكن أصحاب القول بأنه لا يجوز إعماله وهو دال على المضي – ومن بينهم المبرد، وابن السراج، والزجاجي، أبو علي الفارسي، والزبيدي، والصيمري وغيرهم –استدلوا على منع إعماله دالا على الماضي بدليلين:

أ- أنّه لا يوجد في لغة العرب مثل: مررت برجل ضارب زيدًا أمس، فلو كان جائزا لوقع.[3]

ب- أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي وقد عمل فإن المراد به حكاية الحال، فقولهم: جاء زيد واضعًا يده على رأسه، لو جئت بالفعل لقلت: جاء زيد يضع يده على رأسه، فدلّ على أنّهم قصدوا حكاية الحال.[4]

ويرى المجمع أخذا برأي الكسائي ومن وافقه، أنّ إعمال اسم الفاعل مطلقا دون شرط كونه دالاً على الحال أو الاستقبال دون المضي.

---

[1] خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللّغة العربية بالقاهرة، ص: 202.

[2] مر. ن، ص206.

[3] الزمخشري، الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، العراق، (د.ط)، 1982، 640/1

[4] أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار كنوز، السعودية، الرياض، ط1، 2014، 211/3.

وقد اعتمد " عبد الرحمن السيد" هذا القرار كون علة عمل اسم الفاعل في كونه طالبا للمعمول، لذلك يصح أن يعمل اسم الفاعل وهو دال على الحال أو الاستقبال أو المضي.[1]

**المسألة التاسعة: "ما" في (ما أحسن زيدًا) لا موضع لها من الإعراب:**

ذهب البصريون والكسائي إلى أن "أحسن" فعل ماض، وذهب الكوفيون إلى أنّه اسم، ففعل لأنّ فاعله ضمير مستتر وجوبا يعود على "ما"، و"زيدًا" مفعول به.

وروي عن الكسائي أنّه قال أن "ما" في "ما أحسن زيدا" لا موضع لها من الإعراب بمعنى أنّ "ما" ليس اسما، ولا يتحمل الفعل "أحسن" ضميرا يعود عليها.[2]

وذهب المجمع إلى أنّه يستغنى بفعلي التعجب عن ذكر الفاعل باطّراد، واعتمد" شوقي ضيف" على أمور من بينها:[3]

أنّ "ما" في نحو: "ما أحسن زيدا، قد جعلها الكسائي لا موضع لها من الإعراب، فإن لم تكن مبتدأ كان الفعل الذي بعدها لا يتحمل ضميرا يعود عليها يكون هو الفاعل.

ويرى من باب التيسير أنّه إذا قيل أنّه فعل لا فاعل له كان أيسر وأسهل في المأخذ.

[1] خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 209.

[2] مر. ن، ص: 129.

[3] مر. ن، ص: 135.

**المسألة العاشرة: الفاعل من الفعل الأول من باب التنازع محذوف عند إعمال الثاني من المتنازعين:**

اختلف العلماء في فاعل الفعل الأول من العاملين المتنازعين على ثلاثة أقوال:[1]

**الأول:** يرى البصريون أنه يجب إضمار الفاعل مع العامل الأول الذي أُهمل فيُقال: قاما وقعد أخواك.

**والقول الثاني:** يرى الكسائي وهشام والسهيلي أنّ الفاعل في نحو: قام وأكرمت أخاك واجب الحذف من العامل الأوّل لأمور هي:[2]

أنّ الدليل على المحذوف موجود في الجملة الثانية. أنّه لو قدّر الفاعل مع الأول لأدى إلى الإضمار قبل الحذف وهذا ممنوع منه.

استدلوا بقول الشاعر:

تَعَفَّق بالأرطى لها وأرَادها *** رجالٌ فبذّت نَبْلَهُم وكليبُ

تنازع " تَعَفَّق" و"أرَادها" على "رجال"، فالأول أُعمل في ضميره وحذفه، والثاني أعمل في "رجال"

**والقول الثّالث:** للفراء وله في المسألة رأيان:[3]

**أولهما:** أنّه لايجوز إعمال الثاني من المتنازعين إذا كان الأوّل منهما يطلب مرفوعا.

**ثانيهما:** أنّه إذا اتّفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما جميعا، وليس هناك إضمار ولا حذف.

وإذا اختلف العاملان في طلب ما بعد هما، فيرى وجوب الإضمار للمرفوع مع تأخيره.

---

[1] خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 140.

[2] مر ن ، ص 142.

[3] مر ن، ص 143.

وهذا الرأي الأخير هو المشهور في كتب النحو.

أما المجمع فذهب إلى أنّه يُستغنى بالفعل عن ذكر الفاعل في الفعل الأول من باب التّنازع. واعتمد "شوقي ضيف" على ما رآه الكسائي من أنّ الفاعل يحذف مع الفعل الأول لوجود ما يدل عليه.

ويرى المجمع ضرورة موافقة البصريين فيما ذهبوا إليه من أنه إذا أعمل الثاني من العاملين المتنازعين، وكان الأول يطلب فاعلا فإنّه يجب إضماره معه، ولا يجوز حذفه.[1]

**المسألة الحادية عشر: جواز وقوع المضارع جوابا للمّا:**

نصّ قرار المجمع في هذه المسألة بأنه:" يجوز وقوع المضارع في جواب لما استئناسا بقول الفراء وابن عصفور"[2]

وقد منع الكسائي والأخفش والزمخشري وغيره أن يكون جواب "لما" إذا كان فعلا أن يكون مضارعا، بل يكون ماضي فقط.

أمّا الفراء وابن عصفور وابن مالك والرضي فقد جوّزوا مجيء جواب "لما" الحينية مضارعا، واستدلوا بقوله تعالى: {فلَمَا ذهبَ عن إبراهيم الرّوع وَجاءته البشرى يُجادِلُنا في قومِ لوطٍ} [هود/74]

قالوا: **"يجادلنا"** جواب **"لما"** وهو مضارع. ويقول الفراء:" لم يقل جادلنا ومثله في الكلام لا يأتي إلا بفعل ماض كقولك: فلما أتاني أتيته ..."

وأجاب الجمهور عن هذه الآية بأن جواب "لما" هو "يجادلنا" لكنه من باب وضع المضارع موضع الماضي.

---

[1] خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 146

[2] مر. ن، ص: 315.

وأمّا المجمع فقد أجاز وقوع المضارع جوابا للما، فيجوز أن يقال: لما يطولُ الوقت يزداد الاهتمامُ.

واعتمد المجمع في ذلك على: إجازة الفراء وابن عصفور وقوع المضارع جوابا للما.[1]

**المسألة الثانية عشر: حاشا فعل لا فاعل له:**

ذهب جمهور من النحاة إلى أنّ فاعل حاشا ضمير مستتر وجوبا، وجاء في المغني: "وفاعل حاشا ضمير مستتر..."[2]

بينما ذهب الفراء إلى أنّ حاشا فعل لكن لا فاعل له، وقد حمل أبو حيان على مذهبه خلا وعدا، ولكنه لم ينص على جواز الاستغناء عن الفاعل بعدهما.

وقد استغنى الفراء عن الفاعل: في نحو: "حاشا زيدا"، لأن الأصل عنده "حاشا لزيد"، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال، ونصب ما بعده حملا على إلا.[3]

وعلل أبو حيان ما ذهب إليه الفراء بأن الفعل إذا استعمل استعمال الحروف يمكن أن يستغني عن الفاعل.

والظاهر على كلام ابن مالك في التسهيل أيضا أنه يجوز حذف فاعل حاشا.[4]

أمّا المجمع فيرى أن في أفعال الاستثناء ومنهم حاشا يستغنى بالفعل عن ذكر الفاعل، أخذا برأي ابن مضاء القرطبي الذي يرى أنّ الفعل قد يستغني بمادته عن الفاعل.

واعتمد شوقي ضيف لقرار المجلس على:

- ما ذهب إليه الفراء في حاشا من أنها فعل لا فاعل له.

---

[1] خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص:317.

[2] ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص:166.

[3] خالد العصيمي: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 126.

[4] أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ص: 106.

– أن العلماء البصريين ومن وافقهم من الكوفيين أضمروا الفاعل بعد أفعال الاستثناء، وقدروه بتقديرات مختلفة، ويرى أنها متكلفة وجب طرحها.

وقول الأغلبية بمنع الاستغناء عن فاعل هذه الأفعال هو الأولى، لأن فيه إلحاق القليل وهو "حاشا" ببافي أفعال الاستثناء، بعكس ما ذهب إليه المجمع، حيث ألحق هذه الأفعال بقول الفراء في حاشا.[1]

**المسألة الثالثة عشر: دخول "أل" على العدد المضاف دون المضاف إليه:**

يقرّ المجمع بأنّه: " يجوز إدخال (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه، مثل الخمسة كتب،...استئناسا بورود مثله في الحديث كما في صحيح البخاري."[2]

ذهب جمهور النحويين إلى أنه إذا أريد تعريف العدد، وإذا أضيف إلى معدوده، أُدخلت (أل) المعرفة على المضاف إليه.

أمّا الكوفيون فقد أجازوا دخول (أل) على العدد المضاف والمضاف إليه معا، ولهم في ذلك دليل سماعي وآخر قياسي.

الدليل السماعي: ما رواه الكسائي من قولهم: الخمسة الأثواب، وما حكاه الجرمي عن أبي زيد أن قوما من العرب يقولونه.

والدليل القياسي: قياسا على الصفة المشبهة، نحو: الحسن الوجه، حيث دخلت الألف واللام على جزئيه عند الإضافة.

وأمّا البصريون فقالوا بأنّه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

---

[1] خالد العصيمي: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 129.

[2] مر. ن، ص: 319.

ولكن الفراء –كما ذكره ابن أبي الربيع عنه– أنه أجاز دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه قياسا فيقال: (الثلاثة أثواب) حملا على (الحسن الوجه).

وجمهور من النحاة منهم: ابن عصفور والسيوطي منعوا دخول الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه. وعده آخرون خطأ، وآخرون قبيحا.

لكن المجمع ذهب إلى جواز دخول الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه، استئناسا بورود مثله في الحديث، ولأن بعض النحاة أجازوا ذلك كابن عصفور.[1]

**المسألة الرابعة عشر: إعراب المبتدأ المرفوع بعد إذا الشرطية وإن مبتدأ:**

كان قرار المجمع في هذه المسألة: "أنّ الاسم المرفوع بعد (إذا الشرطية) يكون مرفوعا بفعل مقدّر؛ أخذا برأي البصريين في ذلك"

ولهم قرار آخر بناء على ما ذهب إليه النحاة:

**رأي البصريين:** وهو أنّ الاسم بعد إذا يعرب فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور

**ورأي للأخفش والفراء،** وغيرهم من الكوفيين، وينسب لسيبويه وهو: أنّ الاسم بعد إذا يعرب مبتدأ.

ولكن المجمع يرى أن إعرابه مبتدأ فيه أخذ بالظاهر، وهو أيسر في الإعراب من إعرابه فاعلا لفعل محذوف.

**فالرأي الأول:** بأن الاسم يجب أن يكون مرفوعا بفعل محذوف يفسره ما بعده، هو المشهور من قول البصريين كالمازني والمبرد والزجاج...وغيرهم.

[1] خالد العصيمي: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 322.

وحجتهم في ذلك أن إذا فيها معنى الشرط والجزاء، والشرط يصح أن يوجد ويصح ألا يوجد، لذلك وجب إضمار الفعل قبل الاسم المرفوع.

**والرأي الثاني**: الذي يجوز إعراب الاسم بعد إذا مبتدأ، والجملة التي بعده خبره، وحجتهم في ذلك: أن طلب إذا للفعل ليس كطلب إن الشرطية بل طلبها كطلب همزة الاستفهام؛ حيث لا يلزم إعراب ما بعدها فاعلا، فكذلك الأمر بعد إذا.[1]

ولكن المجمع وافق جمهور البصريين في رفع الاسم بعد إذا بفعل مقدر، ومن أسباب الأخذ بهذا الرأي ثلاثة أمور:[2]

1-أنّ فيه أخذا بالظاهر

2-أنّ فيه تيسيرا في الإعراب.

3-أنّ فيه بعدا عن تقدير فعل محذوف.

**المسألة الخامسة عشر: "لو" قد يليها المبتدأ والخبر:**

جاء قرار المجمع في مسألة "إعراب الاسم المرفوع بعد "لو" الشرطية: "أنّ الاسم الصريح بعدها

مرفوع بفعل، لكثرة الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية القديمة.[3]

أ-فكثير من النحاة يرون هذا الاسم فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور.

ب- وآخرون ومنهم سيبويه يرون إعرابه مبتدأ.

وأخذ المجمع بالرأي الأخير لعدة أمور:[1]

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1990، 213/2.

[2] خالد العصيمي: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 90.

[3] مر ن، ص 99.

- لأن فيه استغناء عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام.
- وفيه أخذ بالظاهر.
- وتيسيرا على المتعلمين
- وتنظيرا للو بإن وإذا في مثل هذا الاستعمال.

**فالرأي الأول**: نص عليه جمهور من العلماء من بينهم: ابن السراج والنحاس وأبو علي الفارسي والزبيدي والرماني...وغيرهم.

وحجتهم في وجوب تقدير فعل مضمر عامل في الاسم المرفوع بعد لو، أن الفعل بعدها إن لم يكن ظاهرا وجب تقديره.

**والرأي الثاني**: وهو أنّ الاسم المرفوع بعد لو الشرطية يعرب مبتدأ وما بعده خبره، ومن القائلين به سيبويه، ومثال ذلك قول الشاعر:

لَو بِغَيْرِ الماء حلْقي شرقٌ *** كنت كالغصان بالماء اعْتصَاري

واختلف العلماء في إعراب الاسم المرفوع على ثلاثة أقوال:[2]

**الأول**: يرى على الفارسي – وتبعه على هذا الرأي ابن عصفور – إلى أنّ الاسم المرفوع بعد لو معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: لو شرق حلقي هو شرق.

**الثاني**: خرج ابن خروف وابن الناظم هذا البيت على إضمار كان الشأنية واسمها، والجملة الاسمية بعد لو خبر كان.

**الثالث**: حملها ابن مالك على الظاهر وأن لو قد يليها المبتدأ والخبر، وقيل أنه مذهب الكوفيين.

---

[1] خالد العصيمي: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص. 99.

[2] مر ن، ص: 100، 102.

وابن عصفور وابن الضائع وأبو حيان من البصريين يرون أنه لا يلي "لو" إلا الفعل ظاهرا، ولا يليها مضمرا إلا للضرورة.

فالمجمع اختار رأي من يقول إن الاسم المرفوع بعد لو الشرطية يعرب مبتدأ- وهو رأي سيبويه وغيره من القائلين به- للأمور المذكورة سلفا والتي يرُجى منها التّيسير على المتعلمين.

**المسألة السادسة عشر: العطف على الضمائر:**

جاء قرار المجمع في هذه المسألة:" أنّه يجوز دون فاصل أو ضمير منفصل على الضمائر المستترة والمتصلة المرفوعة والمجرورة"[1]

واشتمل قرار المجمع على أمرين:

**الأول:** العطف على الضمير المرفوع مستترا أو متّصلا.

**الثاني:** العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

وفي ما يأتي تفصيل لمسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة

**المسألة السابعة عشر: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة:**

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين: [2]

**القول الأول:** لجمهور البصريين، حيث منعوا جواز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة الجار، وممّن قال بهذا القول: ابن قتيبة والمبرد والزجاج، وابن السراج، والنحاس، والزجاجي وغيرهم. ووافقهم كل من الكسائي والطبري، فقد قال ثعلب عن قولهم: مررت بزيد لا بعمرو:

"الكسائي لا يجيزه إلا مع الباء".

[1] خالد العصيمي: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ص: 278.

[2] مر ن، ص:287، 288.

**أمّا القول الثاني**: فهو إجازة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ نحو: مررت بك وزيد، وذهب إلى القول بهذا: يونس وقطرب والفراء والأخفش وجمهور الكوفيين.

وممن اتّبع هذا الرأي: أبو علي الشلوبين ونصره ابن مالك وأبو حيان.

ولكن الكوفيين وعلى رأسهم الفراء يرون أن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار فيه قبح.

ووافقهم – أي أصحاب القول الثاني- في ذلك الجرميّ والزياديّ لكنهما اشترطا تأكيد ذلك الضمير؛ فيقال مثلا: مررت بك أنت وزيد، ولا يقال: مررت بك وزيد.

أمّا المجمع فقد وافق الرأي القائل بجواز العطف على الضمير المجرور، من غير إعادة الجار أو وجود فاصل أو تأكيده بضمير منفصل، وذلك بناء على الشواهد التي استدلوا بها من الكلام الفصيح[1]

والأخذ بهذا الرأي فيه تيسير على المتعلمين.

**المسألة الثامنة عشر: إلغاء النصب " بإذن ":**

وأما "إذن" فذهب النحويون في تحديد نوعها مذهبين: الأول: أنها حرف، وهو مذهب الجمهور، وقيل: اسم، وقيل في معناها: الجوابُ والجزاء، والأكثر أن تكون جوابًا " لإذْ"، أو: "لو" ظاهرتين، أو مقدرتين، كقول الشاعر:

لئِن عَادَ لي عبد العزيز بمثلها *** وأمكنني منها إذًا لا أُقِيلُهَا

فجاءت "إذا " في جواب "إن" ظاهرة.

[1] خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 294.

وقيل في لفظ " إذن" أن تبدل نونها ألفًا، وتكتب بالألف "إذًا " وهو مذهب الجمهور، وكذا رسمت في المصاحف، وذهب المازني والمبرد إلى كتابتها بالنون، وفي حين ذهب الفراء إلى كتابتها بالألف إذا عملت، وإذا أهملت كتبت بالنون.[1]

والأصل في عملها هو نصب المضارع بشروط، وهي: تصديرها: أي أن تأتي في الصدارة، ودلالة الفعل المضارع على الاستقبال، واتصالها أو انفصالها بالقسم أو ب "لا" النافية.[2]

وقد أقرّ مجمع اللغة العربية جواز إهمال "إذن"، أي إلغاء النصب بها، مع اِستيفاء شروط عملها، وإن كان الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب.

وحجة المجمع في إلغاء إعمال "إذن" رغم استيفائها شروط العمل هو نسبة الإلغاء إلى بعض قبائل العرب، وكذا نسبة ذلك إلى البصريين، ومعهم ثعلب الكوفي (291هـ) الذي خالف ما عليه بقية الكوفيين من منع الإلغاء إذا استوفت "إذن" شروط عملها.[3]

والذي يهمنا في هذا الموضع رأي " ثعلب " الكوفي، الذي اعتبره أعضاء المجمع زيادة على رأي البصريين في ترجيح إلغاء عمل «إذن".

**أ/ آراء القدماء في أحكام "إذن":**

لخصّ ابن يعيش (643هـ) أحكام "إذن" في العمل، وجعلها ثلاثة:[4]

**الأول:** وجوب إعمالها لا غير، وذلك إذا دخلت على الفعل في ابتداء جواب.

---

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1/ 27، 28.

[2] ينظر: مص. ن، 1/ 28.

[3] ينظر: ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 85، 86.

[4] ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ادارة الطباعة المنيرية، (دب)، (دط)، (دت)، 15/7.

**الثاني**: جواز إعمالها وإهمالها إذا كان ما قبلها واوًا أو فاءً، مع عطف الفعل الذي بعدها على الفعل الذي قبلها، كقول: زيدٌ يقومُ، وإذنْ يذهبُ، فهنا تحمل على اعتبار عطف "يذهب" على "يقومُ"، وإن كان على اعتبار عطف جملة على جملة عملت "إذن" وقلت: وإذن تذهبَ، فتكون الواو كالاستئنائية.

**الثالث**: الإهمال عند وقوعها متوسطةً متعمدًا ما بعدها على ما قبلها، أو دل الفعل بعدها على الحال، لا الاستقبال، فمن وقوعها متوسطة قول " أنا أزورك، أنا إذنْ أكرمُك"، بالإهمال، لتوسط "إذن" وسبقها ب: "أنا".

غير أن ابن يعيش لم يشير إلى خلاف النحويين في إعمال "إذن" وذكر السيوطي، حيث قال: «وإلغاء "إذن" مع اجتماع الشروط لُغَيَّةٌ لبعض العرب، حكاها عيسى بن عمر(149هـ) وتلقّاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب (291هـ)، وخالف سائر الكوفيين، فلم يُجز أحدٌ الرفع بعدَها»[1]

والذي يفهم من قول السيوطي بقول "لغية" يدلّ على ندرة إهمال "إذن" مع اجتماع شروطها، وندرة استعمال ذلك عند العرب، غير أن ما يهمنا أن ثعلب الكوفي وافق البصريين في إجازتهم إهمال "إذن"، خلافًا لسائر الكوفيين، ورأيه مستند ثانٍ لمجمع اللغة العربية في إقراره الإهمال.

[1] السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، 296/2.

## 2/ آراء المحدثين في مسألة إهمال "إذن":

بحث أعضاء المجمع في مسألة إلغاء النصب بإذن بعد مناقشة مذكرتين تقدّم بالأولى الأستاذ عبد الستار الجواري عضو المجمع العلمي العراقي إلى مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والثلاثين، وتقدم بالمذكرة الثانية الشيخ عطية الصوالحي عنوانها: "إذن" الداخلة على الفعل المضارع بين الإعمال والإهمال".

وقد خلص الأستاذ الجواري إلى تقديم مقترح لحذف "إذن" من المقررات الدراسية النحوية في التعليم الابتدائي والثانوي باعتبارها من نواصب المضارع، وحجته في ذلك أن الشروط التي اشترطها النحاة لنصب المضارع بإذن لم تتحقق في صورة كلام العرب.[1]

وأما مذكرة الأستاذ الصوالحي عرض فيها لمادة "إذن" ومعناها وأحكامها، وناقش شروط عملها، وانتهي إلى ما انتهى إليه السيوطي من إجازة البصريين ومعهم ثعلب لإلغاء النصب بها مع استيفاء شروطها، رغم قلّة ذلك في كلام العرب.[2]

وقد انتقد الأستاذ "ياسين أبو الهيجاء" مقترح الأستاذ الجواري في إسقاط "إذن" من المناهج التعليمية، وردّ عليه بثبوت إعمال "إذن" في شواهد من السماع لعلّه لم يقف عليها من الشعر والحديث النبوي الشريف، وإن كان استخدامها ليس بكثرة المتواترة في غيرها من النواصب.[3]

---

[1] ينظر: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، مجموعة القرارات العلمية، ص: 146 [بالهامش].

[2] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 85، 86.

[3] ينظر: مر. ن، ص: 86، 87.

واعتبر أبو الهيجاء الحكم بإلغاء النصب بإذن مع استيفاء شروطها قياسًا على النادر، «وإثبات بعث هذا القياس ينبغي أم يعتمد على الاستخدام، ولم يثبت المجمع ـ كعادته ـ أيّ استخدام لـ "إذن" ملغاة مع استيفاء الشروط.» ويختم ردّه بتساؤل مشروع: «والسؤال المطروح ههنا: ما مسوّغات هذا ما دام المجمع لم يقع على هذا التركيب؟.»[1]

وعلى العموم فإنّ رأي الأغلبية في المجمع هو الذي أُخِذَ به في إلغاء النصب "بإذن"، استنادًا إلى لغيّة لم تذكر شواهدها ورأي البصريين، ومعهم "ثعلب" الكوفي.

[1] ياسين أبو الهيجاء: مظاهر التجديد لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 91.

# خـــاتمـــة

**خاتمة:**

انطلق البحث من محاولة رصد أهم الآراء النحوية الكوفية التي اعتمدها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تيسير النحو، وخلص إلى نتائج أهمها:

يصدر مجمع اللغة العربية في تيسيره النحوي من الأخذ بمختلف المذاهب والآراء النحوية متى لمح فيها يسرا وسهولة قياسا بغيرها من الآراء، ومن ذلك اعتماده النحو الكوفي.

يتفق منهج مجمع اللغة العربية بالقاهرة مع منهج النحو الكوفي في ملامح عامة، أهمها:

اتساعهما في السماع، والأخذ بالمسموع القليل، وعدم اشتراط الكثرة في المقيس عليه، وهو ما كان سبيلا للتوسع في الأحكام ويسرها.

توزعت الآراء النحوية الكوفية التي أخذ بها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بين مسائل مذهبية خالف فيها النحو البصري، ومسائل إفرادية تميز بها أرباب النحو الكوفي، لا سيما الكسائي والفراء.

أكثر الآراء الكوفية التي اخذ بها المجمع تتعلق بالاستعمال، مما فيه توسعة على المتكلم في خياراته النحوية من مثل تجويز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار والعطف على الضمير المرفوع دون توكيد او فصل، وهو ما يمنعه النحو البصري.

يصدر المجمع اللغة العربية بالقاهرة في قراراته عن اتفاق أكثر أعضائه على الحكم الذي يتخذ بعد تقديم بحوث

مستفيضة من بعض أعضائه تبحث المسألة على المذاهب النحوية كلها، وتختار الأيسر منها، وهو ما يجعل قراراته قائمة على الإجماع الذي يعدّ في حدّ ذاته أصلا من أصول بناء الأحكام.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمرجع:

المصحف الشريف، برواية ورش عن نافع، دار النشر، القدس، مصر، (د.ت).

### أولا: الكتب التّراثية

- **ابن الأنباري** ( كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، ت 577هـ ).

1. الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2005.

- **ابن جني** ( أبو الفتح عثمان بن جني ت392هـ ).

2. الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، مصر، ط1، 1952م.

- **ابن الحاجب** (أبو عمرو عثمان بن عمر، ت646هـ).

3. الإيضاح في شرح المفصّل، تح: موسى نباي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، (د.ط)، (د.ت).

- **أبو حيان الأندلسي** ( محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي النحوي أبي حيان أثير الدين، ت745هـ).

4. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار كنوز، السعودية، الرياض، ط1، 2014م.

- **الزّبيدي** (لأبي بكر محمد بن الحسّن الزّبيدي الأندلسي، ت 989 ).

5. طبقات النحويين واللغويين، تح: محمّد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1973.

- **الزمخشري** ( أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، ت538هـ).

6. الايضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، العراق، (د.ط)، 1982.

- **سيبويه** ( أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت180 هـ).

7. الكتاب، تح: عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة النحانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1989.

- **ابن السراج** ( لأبي بَكر محمّد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي ت316 هـ).

8. الأصول في النحو، تح: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996.

- **السيوطي** ( جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر ( ت 911هـ).

9. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

- **الفراء** ( أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء، ت 207 ).

10. معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاني، محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف و الترجمة، مصر، ط1، (د.ت).

- **المبرد** ( أبي العبّاس محمّد بن يزيد المبّرد، ت285 هـ).

11. المقتضب، تح: عبد الخالق عظيمة، دار الأوقاف المصرية، القاهرة، ط1، 1994م.

- **ابن مضاء القرطبي** ( أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن ابن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي، ت592هـ).

12. الرّد على على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، ط1، 1947م.

- **ابن نديم** ( أبو الفرج محمد بن اسحاق بن محمد بن اسحاق الوراق البغدادي، ت380هـ ).

13. الفهرست، تح: مصطفى الشويمي، دار الفكر العربي، الدار التونسية للكتاب، تونس، (د.ط)، 1985م.

- ابن هشام ( جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ت761هـ).

14. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2001م.

- **ابن يعيش** ( أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش، ت643هـ).

15. شرح المفصل، إدارة الطابعة المنيرية، مصر، (د.ط)، (د.ت).

**ثانيا: الكتب الحديثة:**

- **إبراهيم السامرائي**.

**16**. المدارس النحوية، أسطورة وواقع، دار الفكر، الإسكندرية، مصر، ط1، 1987

- **إبراهيم مصطفى**.

17. إحياء النحو، دار المعارف المصرية، القاهرة، مصر، ط6، (د.ت).

- **تمام حسان**

18. الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو، فقه الّغة، البلاغة، علم الكتب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2000م.

- **جنان التميمي**.

19. النحو العربي في ضوء اللّسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2013م.

- **خديجة الحديثي**.

20. المدارس النّحوية، دار الأمل، أربد، الأردن، ط3، 2001م.

- **خضر موسى محمد محمود**.

21. النحو والنحاة المدارس الخصائص، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

- **خالد بن مسعود بن فارس العصيمي**.

22. القرارات النّحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعًا ودراسة وتقويما،

- **فاضل صالح السامرائي**.

23. معاني النحو، دار الفكر للطباعة و النشر، عمان، الأردن، ط1، 1992م.

- **السيد عبد الرحمان.**

24. المدرسة البصرية النّحوية نشأتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، (د.ت).

- **شوقي ضيف.**

25. جديد النحو، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط6، (د.ت).

26. المدارس النّحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، 1119م.

- **محمد مختار ولد أباه.**

27. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008.

- **محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي.**

28. مجموعة القرارات العلمّية في خمسين عامًا، مجمع اللّغة العربية، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1984م.

- **محمد الطنطاوي.**

29. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، (د.ت).

- **مهدي المخزومي.**

30. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولادهن بمصر، بغداد، ط2، 1958م.

- **ياسين أبو الهيجاء.**

31. مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عالم الكتب الحديثة، عمّان، الأردن، ط1، 2008م.


**ثالثا: المعاجم العربية:**


- **إبراهيم أنيس وآخرون.**

32. المعجم الوسيط، دار الكتب العلّمية، القاهرة، مصر، ط2، 1993م.

- **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت175هـ).

33. كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

- **ابن منظور** ( أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ت711هـ ).

34. لسان العرب، دار الصادر، (د.تح)، بيروت، لبنان، ط3، 1993م.

**رابعا: المقالات الواردة في المجلات:**

- **عبد الرحمان الحاج صالح** .

35. أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدّرسي اللغة العربية، مجلة اللّسانيات، الجزائر، ع4، 1973م.

36. مساهمة المجامع اللغوية العربية في ترقية اللغة العربية وتجديد محتوها، وتوسيع آفاقها، مجلة اللغة العربية، الجزائر، ع2، ديسمبر2008م.

- **فتوح محمود**.

37. إسهامات شوقي ضيف في تيسير النحو العربي على المتعلمين، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، (د.ب)، ع18، جوان 2017م.

- **محمد صاري**

38. التيسير النحوي: موضه أم ضرورة؟، منشورات المجلس الأعلى للّغة العربية، الجزائر، (د.ط)، 2001.

**خامسا: مذكّرات الماجستير والدكتوراه:**

- **جيلالي بوترفاس.**

39. تيسير النّحو العربي في منظور المجامع اللّغوية العربية،( المجمع اللّغوي السوري أنموذجا)، [ مذكرة الماجستير] ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014م.

فهرس المحتويات

مقدمة: .....أ

مدخل: النحو العربي بين الصعوبة والتيسير .... .**Erreur ! Signet non défini**

أولاً: مفهوم النحو .....3

**1**. لغة: .....3

**2**. اصطلاحا: .....3

**2**/ ملامح صعوبة النحو العربي. .....5

3/ مفهوم التيسير: .....6

لغة: .....6

ب/ اصطلاحا: .....7

**4**/ جهود القدماء والمحدثين في تيسير النحو: .....9

**4–1**/جهود القدامى في تيسير النحو: .....9

4**–2**/ جهود المحدثين في تيسير النّحو: .....10

الفصل الأول: النحو الكوفي وملامح التيسير فيه **Erreur ! Signet non défini**.

أولا: نشأة النحو الكوفي ومراحل تطوّره: .....15

**1**– ظروف نشأة المذهب الكوفي: .....15

أ/– التركيبة الاجتماعية لمدينة الكوفة، وتأثيرها في واقعها اللغوي: .....15

ب/ عدم الاستقرار السياسي:.....16

ج/ – الطابع العلمي لمدينة الكوفة: .....17

2/– مراحل تطوّر النحو الكوفي، وأهم أعلامه:.....17

2-1- مرحلة النشأة، ومرحلة الضبط المنهجي، ومرحلة التفوق على النحو البصري وبلوغ ذروة التنافس. .....17

2–2 مرحلة التفوق على النحو البصري، وذروة التنافس مع النحو البصري:.....20

ثانيا – مصادر النحو الكوفي، وخصائصه المنهجية: .....21

1– مصادر النحو الكوفي:.....21

2–الخصائص المنهجية للمدرسة الكوفية: .....23

ثالثا: الأراء النحوية الكوفية بين الإجماع والتفرد، وملامح التيسير فيه: .....26

1/– بعض المسائل النحوية المجمع عليها بين نحاة الكوفة:.....26

1–1/ – مسائل اتفق عليها الكوفيون في العامل خلافًا للبصريين:.....26

1.2 / مسائل تتعلق بجواز استعمالات أو تراكيب يتفق عليها الكوفيين، ويخالفهم فيها البصريين: .....27

2 / . بعض المسائل النحوية التي تفرّد بها أحد أعلام الكوفة دون سائر الكوفيين: .....28

3– ملامح التيسير في النحو الكوفي: .....30

الفصل التطبيقي: حضور الآراء النحوية الكوفية في تيسير النحو لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة..... **Erreur ! Signet non défini.**

أَوَلاً: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: نشأة ومسيرة: .....34

1/ تعريف المجمع:.....34

أ/لغة: ..... 34

ب/اِصْطِلَاحًا: ..... 34

2/– التعريف بمجمع اللغة العربية القاهرة في مصر: ..... 34

1.2/ رئاسة المجمع: ..... 36

3/– أهدافه: ..... 36

4/– أهم أعمال المجمع وإنتاجه: ..... 37

5/ملامح التشابه بين منهج النحو الكوفي ومنهج مجمع اللغة العربية في تيسير النحو . 38

ووجوهه في ذلك: ..... 38

5–1/ ملامح التشابه بين منهج النحو الكوفي، ومنهج مجمع اللغة العربية في وضع القواعد: ..... 38

4. 2/ جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تيسير النحو: ..... 40

ثانيًا: اختيارات المجمع الآراء المتفق عليها بين جمهور الكوفيين: ..... 42

ثالثا: اختيارات المجمع من الآراء الانفرادية لنحاة الكوفة: ..... 55

خاتمة: ..... 75

قائمة المصادر والمرجع: ..... 77

فهرس المحتويات ..... 83

الملخص: ..... 86

**الملخص:**

تعرض هذه المذكرة الموسومة ب:( استثمار آراء النحو الكوفي في التيسير النحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة " مسائل مختارة) – نماذج من الآراء النحوية الكوفية التي اعتمدها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في سبيل تيسير النحو، سواء أكانت آراءً مذهبية أم فردية. كما تضمن لمحة تاريخية عن النحو الكوفي من حيث خصائصه المنهجية وأهم أعلامه وآرائه الخلافية، وكذا حديثا عن مجمع اللغة من حيث تاريخه، وأهم جهوده في تيسير النحو.

**Résumé**:

Ce mémorandum, intitulé « Investir les conceptions de la grammaire coufique dans la facilitation grammaticale de L'Académie de la langue arabe du Caire : Questions choisies », Présente des exemples de conceptions grammaticales coufiques adoptées par l'Académie de la langue arabe du Caire dans un souci de simplification grammaticale, qu'elles soient sectaires ou individuelles.

Il comprend également un aperçu historique de la grammaire coufique, notamment ses caractéristiques méthodologiques, ses figures les plus marquantes et ses conceptions controversées. Il aborde également l'histoire de l'Académie de la langue arabe et ses principaux efforts de simplification grammaticale

**Abstract**:

This memorandum, entitled "Investing the Views of Kufic Grammar in the Grammatical Facilitation of the Arabic Language Academy in Cairo: Selected Issues," presents examples of Kufic grammatical views adopted by the Arabic Language Academy in Cairo in the interest of simplifying grammar, whether sectarian or individual.

It also includes a historical overview of Kufic grammar, including its methodological characteristics, its most prominent figures, and its controversial views. It also discusses the Arabic Language Academy's history and its most important efforts in simplifying grammar.